Jordan Journal of Islamic Studies

Volume 19 | Issue 2 Article 7

6-11-2023

Fundamentalist rules related to the acts from the Al-mustasfa book of al-Imām Al-Ghazālī (505h) rooting and application
القواعد الأصولية المتعلّقة بالمحكوم فيه من كتاب المستصفى للإمام الغزالي (505هـ) تأصيلاً وتطبيقاً

Mohmmed Rawashdeh
Professor, Mutah University, Karak - Jordan, dr.rawashdeh-60@hotmai.com

Saleh Gholenj
Researcher in the principles of jurisprudence, the Philippines

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois

Part of the Islamic Studies Commons

Recommended Citation

Rawashdeh, Mohmmed and Gholenj, Saleh (2023) "Fundamentalist rules related to the acts from the Al-mustasfa book of al-Imām Al-Ghazālī (505h) rooting and application القواعد الأصولية المتعلّقة بالمحكوم فيه من كتاب المستصفى للإمام الغزالي (505هـ) تأصيلاً وتطبيقاً," *Jordan Journal of Islamic Studies*: Vol. 19: Iss. 2, Article 7.
Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol19/iss2/7

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jordan Journal of Islamic Studies by an authorized editor. The journal is hosted on Digital Commons, an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aaru.edu.jo, marah@aaru.edu.jo, u.murad@aaru.edu.jo.

s related to the acts from the Al-mustasfa book of al-Im?m Al-Ghaz?l? (505h) rooting and application ??????? ???????? ????????? ???????? ??? ?? ????

Fundamentalist rules related to the acts from the Al-mustasfa book of al-Imām Al-Ghazālī (505h) rooting and application

Prof. Mohmmed Rawashdeh[(1)*] **Saleh Gholenj**[(2)]

Received: 12/01/2022 Accepted: 26/06/2022 published: 11/06/2023

Abstract

This study contains the fundamentalist rules relating to judicata and the acts of the people in charge to which the Shari'a Rulings are related. The study also aims to demonstrate the views of the fundamentalists, and their evidence and discussion to reach the prevailing opinion thereon, in addition to the judge's conditions, namely the validity of the occurrence, the permissibility of the acquisition, the knowledge, and the will to obey it. This study also includes some of the jurisprudential applications of all the rules mentioned therein, such as refraining from unbearable assignment and not mandating abandonment of the two counts. Other examples include the abandonment of the requisite assignment, the act of the invalid within the assignment, and the attainment of the legitimate requirement is not a requirement for commissioning. This study concluded with a few findings and recommendations.

Keywords: Rules, Al-Mustasfa, Imam Al-Ghazali

القواعد الأصولية المتعلقة بالمحكوم فيه من كتاب المستصفى للإمام الغزالي (٥٠٥هـ) تأصيلا وتطبيقا

أ.د. محمد الرواشدة[(١)*] **صالح غولنج**[(٢)]

ملخص

احتوت هذه الدراسة على القواعد الأصولية المتعلقة بالمحكوم فيه، وهو أفعال المكلّفين التي بها تتعلق الأحكام الشرعية، وبيان آراء الأصوليين فيها، وأدلّتهم ومناقشتها وصولاً إلى الرأي الراجح فيها. وبيان شروط المحكوم فيه، وهي صحة الحدوث، وجواز الاكتساب، وكونه معلوما، ويصح إرادة إيقاعه طاعة. وبعض من التطبيقات الفقهية للقواعد الأصولية المذكورة، من امتناع تكليف ما لا يطاق، ولا تكليف بترك الضدين، وأن التّرك من مقتضى التكليف، وأن فعل المكرَه داخل تحت التكليف، وأن حصول الشرط الشرعي ليس شرطا للتكليف.

وأما الخاتمة، فقد انتهت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: القواعد الأصولية، كتاب المستصفى، الإمام الغزالي.

(1) Professor, Mutah University, Karak - Jordan

(2) Researcher in the principles of jurisprudence, the Philippines

* ***Corresponding Auther:*** dr.rawashdeh-60@hotmai.com

Published by Arab Journals Platform, 2023

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 19 [2023], Iss. 2, Art. 7

أدبيات الدراسة وإطارها النظري:

المقدمة:

النُّصوص الشّرعية تُشْبه الأرض الّتي تأتي بِالمَعادن المُختلفة، وعامل المُنجم المُستخرِج لتلك المعادن لا يستغني عن جهد متواصل، وصبر كبير عندما يَتعمّق في الحفر لاستحصال تلك المعادن، وهذه المِهْنة تَتَطلّب إلى الآلة وهي بِالنِّسبة لتلك النُّصوص هي القواعد الأُصُوْليّة الثّابتة، الّتي بها تُستخرج الأحكام الشّرعية من نصوص القُرآن والسُّنّة، وكانت دراسة هذا الجزء المهم يحتاج إلى جهد كبير من أجل إحكامه ليتسنى لطالب علم فهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام منها على وجه صحيح.

ولهذا، فقد جاء هذا العِنوان وهو" **القواعد الأُصوليّة المُتعلّقةُ بالمحكوم فيه من كتاب المُستصفى للإمام الغزالي (٥٠٥هـ) تأصيلاً وتطبيقًا**"؛ ليكون عنوانا لهذه الدراسة.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدّراسة في استخلاص القواعد الأصولية المتعلّقة بالمحكوم فيه من كتاب المستصفى للإمام الغزالي، ودراستها تأصيلاً وتطبيقاً.

أسئلة الدراسة:

١. ما مفهوم المحكوم فيه، وشروطه؟

٢. ما القواعد الأصولية المتعلقة بالمحكوم فيه من كتاب المستصفى للغزالي؟

أهمية الدراسة:

نظرًا لكثرة طلبة علم الأصول وضيق أفقهم عنه في بداية مرحلة الطلب، فقد طرحت أسئلة حول مفهوم القواعد الأصولية ومدى الفرق بينها وبين القواعد الفقهية، وما مفهوم المحكوم فيه ومدى شروطه؟ وما القواعد الأصولية المتعلقة بالمحكوم فيه؟ ومفهومها وتطبيقاتها؟ وتأتي هذه الدراسة لتجيب عن هذه الأسئلة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

١- بيان مفهوم المحكوم فيه، وشروطه.

٢- بيان القواعد الأصولية المتعلقة بالمحكوم فيه من كتاب المستصفى للغزالي.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol19/iss2/7

s related to the acts from the Al-mustasfa book of al-Im?m Al-Ghaz?l? (505h) rooting and application ??????? ???????? ????????? ???????? ??? ?? ????

منهجية الدراسة:

قامت هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي، وذلك من خلال عرض مسائل القواعد الأصولية المتعلّقة بالمحكوم فيه، ثم المنهج المقارن من خلال ذكر أدلّة العلماء وآرائهم في مسائلها.

الدراسات السابقة:

من أهمّ ما وقف عليه الباحث من الدراسات السابقة:

١) السبعاوي، نجم الدين عبد الله بن محمد، **التكليف بالمحال والأحكام الشرعية عليه**، مجلة كلية العلوم الإسلامية – جامعة الموصل العراق، ٢٠١٤م.

تحدث الباحث عن آراء الأصوليين بتكليف بالمحال، وذكر أدلة كل رأي فيه. والذي يؤخذ عليه في دراسته عدم مناقشته لتلك الأدلة، وعدم البيان منه موطن الاتفاق والاختلاف في المسألة، وتركه لترجيح الآراء فيها.

ومما تميّزت هذه الدراسة أنها جاءت بمناقشة كل الأدلة، وببيان موطن الاتفاق والاختلاف في المسألة، ثم ترجيح آراء الأصوليين فيها.

٢) الزيداني، ضيف الله بن هادي علي، **المحكوم فيه عند الأصوليين دراسة نظرية تطبيقية**، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، إشراف: فقيهي، موسى بن علي بن موسى، ١٩٩٨م.

تحدّث الباحث عن مفهوم المحكوم فيه وشروطه، وعن التكليف بالمحال، ومقتضى التكليف في النهي، ودخول فعل المكره تحت التكليف، ثم جاء بمناقشة أدلّة تلك الآراء، وأسقط الحديث عن مسألة التّكليف بترك الضّدين.

ومِمّا تميّزت هذه الدراسة، أنها احتوت بذكر القاعدة: لا تكليف بترك الضّدين.

٣) النّور، هاشم العبد محمد، **المحكوم فيه والمحكوم عليه عند الأصوليين**، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، إشراف: محمد شعبان حسين، ١٩٨٣م.

تحدث الباحث عن مفهوم المحكوم فيه، وشروطه، والقواعد الأصولية المتعلّقة بذلك كتكليف ما لا يطاق، وتكليف ترك الضدين، ثم عن بيان الآراء فيها، وأدلة كل رأي، ومناقشة تلك الأدلة، ولم يذكر مسألة التكليف بالترك.

ومِمّا تميّزت هذه الدراسة، أنها احتوت بذكر مسألة التكليف بالترك.

حدود الدراسة:

تكمن حدودها من خلال دراسة القواعد الأُصوليّة المُتعلّقة بالمحكوم فيه من المُستصفى، مع دراستها دراسة تأصيليةً في الجانب الأصولي مع التطبيقات للقواعد في الجانب الفقهي.

Published by Arab Journals Platform, 2023

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 19 [2023], Iss. 2, Art. 7

هيكلة الدراسة:

اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن تتكون من مقدمة ومبحثين، وعلى النحو الآتي:

المبحث الأول: فخصص للحديث عن تحديد مصطلحات الدّراسة، والألفاظ ذات الصّلة، وفيه مفهوم القواعد الأصولية، والقواعد الفقهية، والضوابط الفقهية، ومفهوم المحكوم فيه، وشروطه.

المبحث الثاني: فخصص للحديث عن القواعد الأصولية المتعلقة بالمحكوم فيه، وفيه القاعدة "لا تكليف بما لا يطاق"، والقاعدة "لا تكليف بترك الضّدين"، والقاعدة "الترك من مقتضى التّكليف"، والقاعدة "فعل المكره داخل تحت التكليف"، والقاعدة "حصول الشّرط الشّرعي ليس شرطا للتكليف".

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول:
تحديد مصطلحات الدّراسة، والألفاظ ذات الصلة.

المطلب الأول: تعريف القواعد الأصولية وبعض الألفاظ ذات الصلة.

البند الأول: تعريف القواعد الأصولية لغة واصطلاحًا.

الفرع الأول: تعريف القواعد لغة واصطلاحًا:

القواعد لغة: من قَعَدَ وله عدة معان، منها: الجلوس[١]، والمرأة الكبيرة المسنّة، والأساس[٢]. والمعنى المنطبق على هذه الدراسة هو المعنى "الأساس".

القواعد اصطلاحاً: عرّفه القرافي: (قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها[٣]، ويلاحظ ذكر "الكُلّيّة"؛ لأن القاعدة لا بدّ أن تكون منطبقة على كل جزئياتها[٤].

الفرع الثاني: تعريف الأصول لغة واصطلاحا:

الأصل لغة: يأتي بمعنى أساس الشّيء[٥]، وأسفل الشّيء، والحسب أو النسب[٦].

الأصل اصطلاحًا: يطلق على الدليل، كقولهم الأصل تحريم الربا للآية: ﴿**لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً**﴾[آل عمران:١٣٠] أي: دليله. والرّجحان، أي: أن الراجح هو الحقيقة لا المجاز. والمقيس عليه، كالبُرّ أصل الرز، والمستصحب، كالمتيقن غير شاكّ في الحدث، يقال له: إن الأصل هو الطّهارة استصحابا[٧].

الفرع الثالث: التّعريف للقواعد الأصولية لقبًا:

عرفه مصطفى الخنّ: بأنها (الأسس والخطط والمناهج التي يضعها المجتهد نصب عينيه عند البدء والشروع بالاستنباط، يضعها ليشيد عليها صرح مذهبه، ويكون ما يتوصّل إليه ثمرة ونتيجة لها)[٨] ويؤخذ عليه ذكر "الأسس والخطط

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol19/iss2/7

s related to the acts from the Al-mustasfa book of al-Im?m Al-Ghaz?l? (505h) rooting and application ??????? ???????? ????????? ???????? ??? ?? ????

والمناهج" ويغني ذكر واحدة منها، وكذا ذكر"ليشيد عليها صرح مذهبه" على أنه ليس كل اجتهاد لتشييد المذهب[٩].

التّعريف المختار:

والتعريف المختار هو: "**أحكام كُلية يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية من الأدلّة التفصيلية**".

شرح قيود التعريف:

أحكام كلية أي: إسناد الأمر سلبًا أو إيجابًا على كل فرد من أفرادها[١٠]. **يتوصل بها** أي: التّعرف إلى المطلوب بواسطة[١١]. **الأحكام الشرعية:** هي خطاب الله تعالى المتعلّق بأفعال[١٢]. المكلفين دون الأحكام التي لا تتعلق بها. **استنباط** أي: استخراج. **الأدلة التفصيلية:** هي الأدلة المذكورة على جهة التفصيل.[١٣]

المطلب الثاني: تعريف بعض الألفاظ ذات الصلة.

البند الثاني: تعريف القواعد الفقهية لغة واصطلاحًا.

الفرع الأول: تعريف الفقهية لغة واصطلاحا:

الفقه لغة: هو إدراك الشيء والعلم به[١٤]، والفقه يطلق على فهم الأشياء الدقيقة.[١٥].

الفقه اصطلاحًا: عند أبي حنيفة: (معرفة النفس ما لها وما عليها)[١٦]. والتعريف غير مانع؛ لأنه يدخل فيه الأحكام الإعتقادية والتجريبية، والتعريف المختار هو تعريف السبكي أنه: **(العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلّتها التّفصيلية)**[١٧]؛ لأنّه جامع مانع.

الفرع الثاني: تعريف القواعد الفقهية لقبًا:

عرّف بأنه: (كلّ كُلّي هو أخص من الأصول وسائر المعاني العقلية العامة وأعمّ من العقود وجملة الضوابط الفقهية الخاصة)[١٨]، هذا التعريف فيه غموض.

التعريف المختار:

يُعرّف الباحث أنها: "**أحكام كلية فقهية يُتَعرّف منها حال جزئياتها**".

شرح التعريف:

أحكام: هو إسناد أمر إلى آخر إيجابًا أو سلبًا[١٩]. **كلية:** احتراز من الضابط. **فقهية:** احتراز من القواعد الأصولية. **يُتَعرف منها** أي: يتوصل منها من خلال الإستنباط. **حال** أي: حكم.

جزئياتها: هي الفروع التي تدخل تحت الكلية.

Published by Arab Journals Platform, 2023

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 19 [2023], Iss. 2, Art. 7

البند الثالث: تعريف الضّوابط الفقهية لغة واصطلاحًا.

الفرع الأول: تعريف الضوابط لغة واصطلاحًا:

الضوابط لغة: لها عدّة معان، وهي الآتي: لزوم الشيء وحبسه، والحفظ بالحزم، ورجل ضابط أي: قوي شديد، وإحكام الشّيء وإتقانه(٢٠).

الضوابط اصطلاحًا: تطلق على معان عدة كالتّعريف(٢١)، والمقياس(٢٢)، وحملها على معنى الحبس والحصر هو الأولى؛ لأنه أوسع وأهون من تخطئة العلماء في إطلاقاتهم(٢٣).

الفرع الثاني: تعريف الضوابط الفقهية لقبًا:

عُرّف بأنها: (أمر كلي ينطبق على جزئياته لتعرف أحكامها منه)(٢٤). وهو عين التعريف للقاعدة، والتعريف المختار هو: **حكم كلّي فقهي مُنطبق على فروع من باب واحد،** وشرحه نفس ما قيل في القاعدة، إلا أنها تعمّ على أبواب كثيرة.

المطلب الثالث: التعريف بالمحكوم فيه وشروطه.

البند الأول: التعريف بالمحكوم فيه لغة واصطلاحًا.

المحكوم فيه عبّر عنه الإسنوي في تمهيده بـ"المحكوم به"(٢٥)، والمختار لدى الكثير هو "المحكوم فيه"، وهناك تعبير آخر وهو بصيغة "المكلف به"(٢٦).

المحكوم لغة: مصدره الحكم، ويفيد بعدّة معان منها: العلم والفقه(٢٧)، والمنع(٢٨)، والمحكوم اسم مفعول لِحَكَمَ الذي يقع فيه الحُكم، و"فيه" هي لفظة تعني أن الحكم واقع عليها، إذن المحكوم فيه هو الفعل الذي وقع عليه الحكم.

المحكوم فيه اصطلاحًا: هو (الفعل الذي تعلق به خطاب الشارع)(٢٩). والخطاب يشمل الأحكام التكليفية والوضعية.

البند الثاني: بيان شروط المحكوم فيه وتعريفها.

الفرع الأول: الشرط الأول: الحدوث:

الحدوث لغة: من حَدَثَ، ومعناه: كون الشيء الذي لم يكن قبل(٣٠).

وفي الاصطلاح: هو الخروج من العدم إلى الوجود(٣١). وهذا المعنى لا يبعد عن المعنى اللغوي.

الفرع الثاني: الشرط الثاني: المكتسب:

المكتسب لغة: يفيد على ابتغاء وطلب وإصابة(٣٢).

وفي الاصطلاح: عُرّف بأنه: (الذي يروم القادر عليه به جلب نفع أو دفع ضرّ)(٣٣). وما حدث من المكلف من الأفعال بقدرة منه لا بقدرة غيره يسمى مكتسبا له.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol19/iss2/7

s related to the acts from the Al-mustasfa book of al-Im?m Al-Ghaz?l? (505h) rooting and application ??????? ???????? ????????? ???????? ??? ?? ????

الفرع الثالث: الشرط الثالث: المعلوم:

المعلوم لغة: هو إدراك الشيء بحقيقته[٣٤].

وفي الاصطلاح: أن تكون الأفعال معلومة الحقيقة وكونها مأمورا بها من الشرع[٣٥].

الفرع الرابع: الشرط الرابع: الطاعة:

الطاعة لغة: ما دل على الإصحاب والانقياد[٣٦].

وفي الاصطلاح: هو (موافقة الأمر)[٣٧]، ومعنى الموافقة، الإتيان بما يقتضيه الأمر على الوجه الذي يقتضيه الأمر[٣٨].

وبعد بيان الشروط الأربعة للمحكوم فيه، أشير أن هذه الشروط تتشعب منها خمس قواعد أصولية تتعلق بالمحكوم فيه[٣٩] وهي محل الدراسة في هذا البحث.

المبحث الثاني:
القواعد الأصولية المتعلقة بالمحكوم فيه.

المطلب الأول: القاعدة الأولى: لا تكليف بما لا يطاق[٤٠].

البند الأول: تعريف القاعدة.

الفرع الأول: تعريف التكليف لغة واصطلاحًا:

التّكليف لغة: هو اسم مصدر للفعل كلّف، كقولك كلّفتك تكليفًا، أي: أمرتك بما يشقّ عليك.[٤١]

وفي الاصطلاح هو (إلزام مقتضى خطاب الشرع.)[٤٢]، وهذا التعريف يشمل الإباحة وهو المختار عندي لكون الإباحة من الفقهيات باعتبار معرفتها لقيام الإجماع على أن المكلف لا يجوز له الإقدام على فعل حتى يعلم حكم الله فيه.[٤٣]

الفرع الثاني: تعريف الإطاقة لغة واصطلاحًا:

الإطاقة لغة: الإطاقة اسم مصدر تدل على القدرة على الشيء[٤٤]، كقول القائل: العمل في طوقي أي: في قدرتي[٤٥]. ومعنى "لا يطاق" أي: لا يُستطاع.

وفي الاصطلاح: يستعمل الأصوليون المعنى اللغوي عند إطلاق "ما لا يطاق" في كتبهم، وهم يعبرون أحيانا بـ"تكليف الممتنع"[٤٦] وبـ"تكليف بالمحال"[٤٧].

الفرع الثالث: المعنى الإجمالي للقاعدة:

معناه: هو عدم وجود خطاب شرعي يطلب إيقاع الفعل الخارج عن قدرة المكلف؛ لأن الأفعال الممتنعة حصولها لا فائدة في التكليف بها، وتجويزه عبث ومحال على الله؛ لأنه لا يوصف بالعابث إجماعا[٤٨]. وهذه القاعدة راجعة إلى شرط الحدوث والاكتساب.

Published by Arab Journals Platform, 2023

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 19 [2023], Iss. 2, Art. 7

البند الثاني: أقسام ما لا يطاق.

تنقسم الأفعال ما لا يطاق على قسمين[٤٩]: هما: ما لا يطاق لذاته، وما لا يطاق لغيره. والأول، عُبّر عنه بالمستحيل عقلاً، كجمع الضّدين[٥٠]، وضابطه: هو "كل ما لا يتصوّره العقل ولا وجود له." والثاني، ما لا يدخل تحت قدرة المكلف وله وجود في العادة[٥١]، وضابطه: هو "كل مُتصوَّر وله وجود في الواقع مع عجز القدرة على فعله".

البند الثالث: آراء العلماء في تكليف ما لا يطاق.

الفرع الأول: تحرير محل النزاع:

اختلف الأصوليون في جواز تكليف ما لا يطاق لذاته ولغيره، واتفقوا في صحة التكليف بما علم الله أنه يقع أو لا يقع[٥٢].

الفرع الثاني: أقوال الأصوليين فيها:

القول الأول: الجواز مطلقًا[٥٣]، سواء فيما ما لا يطاق لذاته أو لغيره. وهو رأي الرازي[٥٤]، والزركشي[٥٥]، وصاحب الإبانة[٥٦].

القول الثاني: المنع مطلقًا[٥٧]، سواء فيما يطاق لذاته أو لغيره، وهو قول ابن رشد[٥٨]، وابن قدامة[٥٩]، وأمير بادشاه من الحنفية[٦٠]، والمعتزلة بناءً على الحسن والقبح العقليين[٦١].

القول الثالث: المنع في ما لا يطاق لذاته، دون ما لا يطاق لغيره، وهو المختار عند الغزالي[٦٢]، والآمدي[٦٣].

الفرع الثالث: سبب الخلاف:

سبب الخلاف في المسألة أن المانعين يرون التكليف به يخالف حكمة الله وفضله ويكون من السّفه[٦٤]، والمجيزون يرون جوازه داخل في كون إرادة الله مطلقةً[٦٥]، والقائلون بالتفصيل فرقوا بين ما لا يطاق لذاته وما لا يطاق لغيره، من حيث إمكانية التصور لهما في العقل[٦٦].

الفرع الرابع: أدلة الأصوليين في أقوالهم:

أدلة أصحاب القول الأول:

استدلوا بالنقل والعقل، في تثبيت القاعدة على يجويزها، ومن بينها الآتي:

١- قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ**﴾[البقرة: ٦].

وجه الدلالة: أن الله أخبر عن الكفار أنهم لا يؤمنون، فكلّف أبا جهل بتصديق كل ما أخبر عنه، ومما أخبر عنه أنه لا يؤمن، فقد صار مكلفًا بأن يؤمن بأنّه لا يؤمن أبدًا، وهذا هو التكليف بالجمع بين الضدين[٦٧].

٢- قوله تعالى: ﴿**رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ**﴾[البقرة: ٢٨٦].

وجه الدلالة: لولا جوازه لما استعاذوا منه، إذ الاستعاذة من المحال محال[٦٨].

٣- استدلوا بالدليل العقلي، وهو أن التكليف حال استواء الداعي إلى الفعل والترك، يكون تكليفًا بالمحال؛ لأن الاستواء ينافي

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol19/iss2/7

s related to the acts from the Al-mustasfa book of al-Im?m Al-Ghaz?l? (505h) rooting and application ??????? ???????? ????????? ???????? ??? ?? ????

الرجحان، فالجمع بينهما محال[٦٩].

أدلة أصحاب القول الثاني:

استدلوا على عدم جواز التكليف بما لا يطاق مطلقًا، بالآتي:

١- قوله تعالى: ﴿**لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا**﴾[البقرة: ٢٨٦].

وجه الدلالة: أن الله لا يأمر بما ليس في طاقة العبد وقدرته[٧٠].

٢- قوله تعالى: ﴿**وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ**﴾[الحج: ٧٨].

وجه الدلالة: أخبر الله بعدم وقوعه فلازم ذلك، وإلا لجاز إمكان كذبه وهو محال، وإمكان المحال محال، فبهذا الطريق يمكن الاستدلال بالآية على عدم الجواز[٧١].

٣- استدل المعتزلة بالحسن والقبح العقليين بأن الله لا يكلِّف عباده بما لا يطاق؛ لأنه قبيح[٧٢].

دليل أصحاب القول الثالث:

استدلوا بالمعقول، وهو أن التكليف طلب، والمطلوب لا بد أن يكون متصورًا في العقل، وما لا تصوّر له فيه طلبه محال، وهو مما لا يطاق لذاته. أمّا ما لا يطاق لغيره فتصوره ممكن في العقل، وباعتبار ذاته أيضًا ممكن.[٧٣]

الفرع الخامس: مناقشة الأدلة:

مناقشة أدلة أصحاب القول الأول:

١. أن من أنزل الله فيه أنه لا يؤمن لم يقصد إبلاغه؛ ذلك حتى يكلف بالتصديق دفعًا للتناقض، وإنما قصد الإبلاغ لغيره وإعلام النبي به ليأس من إيمانه[٧٤]، وشأن أبي لهب في الآية ﴿**سَيَصْلَى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ**﴾[المسد: ٣] ليس في ذلك ما يدل على ختمه بالكفر مطلقًا[٧٥].

٢. المراد من الآية هو ما يثقل ويشقّ، بحيث يكاد يفضي إلى الإهلاك[٧٦].

٣. أما دليلهم العقلي، نوقش بأن ورود الأمر ليس فيه طلب الفعل البتّة، بل الطلب يكون عند ما ينتفي التساوي بين داعي الفعل وداعي الترك، وإذا ورد الأمر في حالة التساوي ثم صار الرجحان للمكلف بعدها، فلا محالة فيه؛ لأن الأمر حصل في وقت الرجحان[٧٧].

مناقشة أدلة أصحاب القول الثاني:

١. تدل مناقشة الآيتين أن غاية ما فيهما هو نفي وقوع التكليف بما لا يطاق، ولا يلزم من ذلك نفي الجواز المدلول عليه[٧٨].

٢. أما دليلهم العقلي، نوقش بأن الحكم مسبوق بالتصور، والحكم عليه بالمحال دليل على كونه متصورًا في العقل، فبطل القول بأنه غير متصوَّر[٧٩].

٣. أما منعه بالقبح العقلي باطل؛ لأن العقل لا يحسن ولا يقبح ولا يوجب شكر المنعم[٨٠].

Published by Arab Journals Platform, 2023

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 19 [2023], Iss. 2, Art. 7

مناقشة دليل أصحاب القول الثالث:

يمكن أن يجاب عليه أن ما لا يطاق لغيره خارج عن القدرة وإن تصوره العقل، وتجويز التكليف به يؤدي إلى إثبات العبث في الخطاب الشرعي وهو محال وتكليف المحال من المحال.

الترجيح:

يميل الباحث إلى القول الثاني، وهو عدم الجواز مطلقا، وذلك للآتي:

١- التكليف به يوجب إلزام الفعل غير المقدور وليس من الحكمة والعدل التكليف بغير المقدور.

٢- الأمر يقتضي الامتثال، وتجويز التكليف بما لا يطاق، عبث من حيث التطبيق العملي.

٣- مشروعية الرخصة تهدف إلى عناية امتثال التكاليف، وعجز المكلف عنه مناقض لتلك المشروعية.

البند الرابع: التطبيق الفقهي للقاعدة.

١) مسألة تسميع الطالبين فأكثر في وقت واحد ومكان واحد على شخص واحد لغرض اختبار إتقان الحفظ والتجويد.

صورة المسألة: يقوم الطالبان بالقراءة سويا في وقت واحد ومن السورتين المختلفتين، على شيخ واحد ويستمع إليهما من دون النظر على المصحف، ويكلّف الشيخ نفسه بتصحيح قراءتهما سويا من إتقان الحفظ والتجويد في استماع واحد وزمن واحد وفي مجلس واحد، وهذا عين التكليف بما لا يطاق، لقوله تعالى: ﴿**مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ**﴾[الأحزاب: ٤].

وجه الدلالة: نفى النص وجود القلبين في إنسان واحد، فيعقل منهما[٨١]؛ لأن العقل كآلة الفوتوغرافيا يلتقط المعلومة من مرة واحدة بشرط أن يكون خالياً ومستعداً لاستقبالها غير مشغول بغيرها؛ لأن بؤرة الشعور لا تسع ولا تستوعب إلا فكرة واحدة[٨٢].

وجه التطبيق للقاعدة في المسألة: لما كان الإنسان لا يملك إلا قلبًا واحدًا، عدّ تَسميع الطالبين في وقت واحد وفي مكان واحد على شخص واحد مما لا يطاق لغيره؛ وإن كان له وجود في الواقع، إلا أن القدرة عاجزة عن حصول الغرض والتوهم على حصول ذلك لا يغني؛ لأن تعدُّد المُركّز عليه يتشتّت به تركيز العقل، ومنع فعله أولى؛ لأنه عبثٌ وتكليفٌ على النفس بما لا يطاق.

٢) نفي العدالة في الشعور العاطفية بين الزوجات، يقول الله تعالى: ﴿**وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ**﴾[النساء: ١٢٩].

وجه الدلالة: دلت الآية على نفي القدرة على التسوية بين الزوجات في ميل الطباع، وهي من المحال[٨٣].

وجه التطبيق للقاعدة في المسألة: لما كانت العدالة في الشعور العاطفية بين الزوجات مما لا يطاق لغيره؛ لكونها متصورة في العقل، لكن المَيْل القلبي خارج عن القدرة، لقول النبي ﷺ: (اللّهم هذا قسمي فيما أملك، فلا تلمني فيما تملك ولا أملك)[٨٤].

وجه الدلالة: دل النص على أن الميل القلبي خارج عن قدرة المكلف، فإن الزوج يعجز التسوية بينهنّ، وقد تميل الشهوة إلى

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol19/iss2/7

s related to the acts from the Al-mustasfa book of al-Im?m Al-Ghaz?l? (505h) rooting and application ??????? ???????? ????????? ???????? ??? ?? ????

بعضهن، والعدالة بينهنّ في الحب من المحال الذي لم يتوجه التّكليف بها على الزوج، واكتفى الشرع بتكليف مما يطاق وهو العدالة في النفقة والسكنى(٨٥).

المطلب الثاني: القاعدة الثانية: لا تكليف بترك الضّدّين(٨٦).

البند الأول: تعريف القاعدة.

الفرع الأول: تعريف الترك لغة واصطلاحًا:

التّرك لغة: بمعنى التّخلية عن الشيء(٨٧)، نحو: تركت الشيء تركًا أي: خلّيته(٨٨).

وفي الاصطلاح، عرّف بأنه: (كفّ النفس عن الفعل)(٨٩) والأكثرون عبّروا الترك بالكفّ، وما يؤخذ على التعريف كونه غير مانع، إذ يدخل فيه ما ترك بغير قدرة ولا قصد من المكلف، والتعريف المختار هو "**كفّ النّفس عن الفعل الممكن بقصد دون إكراه**".

شرح التعريف:

كفّ النفس– أي: ترك النفس(٩٠). **عن الفعل الممكن**– احتراز من الأفعال غير الممكنة. **قصدا**– احتراز من الترك الذي يحصل بغير قصد. **دون إكراه**– احتراز من فعل الملجئ.

الفرع الثاني: تعريف الضدّ لغة واصطلاحًا:

الضدّ لغة: ضد الشيء أي: خلافه(٩١)، و"الضدين" كلمتان متباينتان على المعنى(٩٢)، وهما صفتان وجوديتان يتعاقبان في موضع واحد، يستحيل اجتماعهما ويمكن أن يرتفعا(٩٣).

أما في الاصطلاح وجد الباحث أن الأصوليين يستعملون المعني اللغوي للضدين عند إطلاقه في كتبهم.

الفرع الثالث: المعنى الإجمالي للقاعدة:

معناه: هو امتناع تكليف المكلّف بالكفّ عن الفعلين الضّدين اللذين لا وسط بينهما شرعًا، ومن وقع في محظور يؤمر بالخروج مع قصد الطاعة وعدم الالتذاذ؛ لأن الخروج أهون ضررًا من المكث، فيصير الخروج واجبًا وطاعة(٩٤). والاستحالة في ترك الضدين معًا هو إذا لم يكن بينهما وسط عند التخلي عنهما(٩٥). ويفهم من هذا أن المراد من الضدين هو النقيضين.

البند الثاني: الأصوليون في تكليف ترك الضّدين:

وتابع ابن رشد(٩٦) الغزاليَ في منع جمع الضدين في جهة النفي، وكذلك الآمدي(٩٧)، وابن رشيق(٩٨)؛ لاعتبار ذلك من المحال. والقاعدة صورة لتكليف بما لا يطاق؛ لأنه لا يجوز أن يقال: لا تتحرك ولا تسكن...؛ لأن الانتهاء عنهما محال كالجمع بينهما(٩٩)، وهذه القاعدة فرع للقاعدة التي قبلها، والخلاف في جمع الضِّدّين في جهة النفي كالخلاف فيه في جهة الإثبات، أي أنّ المانعين لتكليف ما لا يطاق يمنعون التكليف بترك الضّدّين(١٠٠).

Published by Arab Journals Platform, 2023

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 19 [2023], Iss. 2, Art. 7

البند الثالث: التطبيق الفقهي للقاعدة:

١) مسألة نشر الفيديوهات العارية، في مواقع الشبكة الإلكترونية، وإذا أراد الفاعل التوبة، فعليه الإقلاع عن المعصية[١٠١]، وحذفها هو المتعيّن، وإذا توقّف ذلك على الرشوة؛ لفساد الجهة المسؤولية، فلا يقال عليه: لا تخلي الفيديوهات، ولا تحذفها بالرشوة؛ وكلتا الحالتين في معصية، والجمع بين النهيين في جهة السلب محال، فتطبيقًا لقاعدة عدم تكليف بترك الضّدين يُرجّح في حقه حذفها بالرشوة؛ لأنه سبيل للخروج من المعصية مطلقا.

وجه التطبيق للقاعدة في المسألة، لما كان الحذف والترك للفديوهات ضدان لا وسط بينهما، كان الأمر من المحال لذاته؛ لأنه لا يجوز أن يقال: إن الواجب عليه هو حذفها؛ لأنه استباحة للرشوة، أو الترك هو المتعين؛ لأنه نشر للفتنة، فبناء على القاعدة يرجّح في حقه الحذف؛ لأنه وسيلة للواجب وهو منع نشر الفتنة، مع اعتبار الحذف بالرشوة طاعة؛ لكونه سبيل إلى التوبة.

٢) مسألة السّرقة، كمن سرق سيارة، ثم عاد إليه رشده فاراد التوبة، فعليه ردّ ما سرق[١٠٢] إلى أهله وإن اضطر إلى ركوبها؛ فلا يقال: لا تَحبسها ولا تردّها؛ لأن حبسها بغير إذن صاحبها معصية، وكذا استعمالها للردّ معصية أيضًا، والجمع بين النهيين المتضادين في جانب السلب من المحال والمتعين هو ردها.

وجه التطبيق للقاعدة في المسألة، لما كان الحبس والردّ ضدان لا وسط بينهما، فالجمع بينهما من المحال لذاته ويتعين على السارق فعل أحدهما خروجا من المعصية، فتطبيقا للقاعدة يرجح في حقه ردّ المسروق مع جواز استعماله بقدر الحاجة؛ لأنه وسيلة للواجب.

المطلب الثالث: القاعدة الثالثة: الترك من مقتضى التكليف[١٠٣].

البند الأول: تعريف القاعدة.

الفرع الأول: تعريف المقتضى لغة واصطلاحًا:

المقتضى لغة: من الاقتضاء يأتي بمعنى الطلب[١٠٤]، والمقتضى على صيغة اسم مفعول[١٠٥] بمعنى: المطلوب.

وفي الاصطلاح عرّف بأنه: (عبارة عن زيادة على المنصوص عليه يشترط تقديمه ليصير المنظوم مفيدًا أو موجبًا للحكم)[١٠٦]. أي: أنه هو اللفظ اللازم للكلام حتى يتم تصديقه، ولكن المعنى المراد في البحث هو معناه اللغوي الذي يدل على الطلب.

الفرع الثاني: المعنى الإجمالي للقاعدة:

معناه: أنّ التّرك موجب التكليف، وفاعله ينسب إليه وترتب عليه أثر شرعي؛ لأن الخطاب التكليفي إمّا طلب لإيجاد المأمور به، أو طلب لترك المنهي عنه ولا يكون إلا بفعل الكفّ أو الترك، وقيل يكون بالعدم المحضي[١٠٧]، وسيأتي بيان حقيقة الترك، هل فعل أم هو عدم محض؟

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol19/iss2/7

s related to the acts from the Al-mustasfa book of al-Im?m Al-Ghaz?l? (505h) rooting and application ??????? ???????? ????????? ???????? ??? ?? ????

البند الثاني: الترك عند الأصوليين.

الفرع الأول: تحرير محل النزاع:

الخلاف حاصل في متعلّق التكليف في النهي، هل هو فعل الترك في معنى الكفّ، أم هو العدم المحض؟ وحينئذ يكون متعلقه ليس فعلا[١٠٨]. ولا خلاف عندهم على كون النّهي يقتضي التكليف على المكلّف.

الفرع الثاني: أقوال الأصوليين فيه:

القول الأول: قول الجمهور من الأصوليين من الحنفية[١٠٩]، والمالكية[١١٠]، والشافعية[١١١]، والحنابلة[١١٢]: إن الترك فعل.

القول الثاني: قول أبي هاشم المعتزلي[١١٣]: إن الترك الذي يقتضيه النهي ليس فعلاً، وهذا ما نقل عنه الآمدي في إحكامه[١١٤].

الفرع الثالث: سبب الخلاف:

هو النظر إلى صورة اللفظ ومعناه، فالجمهور نظروا إلى معنى الترك، فقالوا: إن المتعلق هو المقدور وذلك فعل، وما ليس بمقدور ليس مطلوبًا، أمّا أبو هاشم نظر إلى صورة لفظ الترك إذ ليس في صورته إلا العدم[١١٥].

الفرع الرابع: أدلة الأصوليين في أقوالهم:

أدلة أصحاب القول الأول:

١- قوله تعالى: ﴿**كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ**﴾[المائدة: ٧٩].

وجه الدلالة: أن الله تعالى سمىّ في ظاهر الآية عدم تناهيهم عن المنكر فعلاً.[١١٦]

٢- قوله تعالى: ﴿**وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا**﴾[الفرقان: ٣٠].

وجه الدلالة: دل النص على أنّ الترك فعل؛ لأن "الأَخذ" هو التناول و"المَهجور" هو المتروك، فصار المعنى أنهم تناولوه متروكا، أي: فعلوا تَرْكَه.[١١٧]

٣- قول النبي ﷺ: (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده...)[١١٨].

وجه الدلالة: أنه سمّى ترك الأذى إسلامًا، فدل هذه التسمية كون الترك فعلا[١١٩].

٤- من اللغة، قول أحد من المسلمين عند بناء مسجد النبي ﷺ وكان يباشر البناء نفسه، (لئن قعدنا والنبي يعمل ... لذاك منا العمل المضلل)[١٢٠].

وجه الدلالة: سمى قعودهم عن العمل فعلا، والقعود هنا يراد به الترك عن العمل[١٢١].

دليل أصحاب القول الثاني:

لم أقف على دليل في كتب المعتزلة ما يؤيد على مذهب أبي هاشم على أن الترك ليس فعلا، والذي نقل عنه أنه يستدل بـ (أن تارك الزنى ممدوح، حتى مع الغفلة عن ضدية ترك الزنى)[١٢٢]. ومعناه أن من ترك الزنى، فإنه يمدح به وإن لم يكن عارفًا حالة تركه لتلك المعصية، وفي ذلك يقول أبو هاشم: (فإن لا يفعل كالفعل في أنه جهة الاستحقاق)[١٢٣].

Published by Arab Journals Platform, 2023

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 19 [2023], Iss. 2, Art. 7

الفرع الخامس: مناقشة الأدلة:

مناقشة أدلة أصحاب القول الأول:

مناقشة أدلة الجمهور لم تكن واردة فيما وقفت عليه من كتب المعتزلة، ولعلّ حلّ هذه المشكلة حسب ما توصلت إليه أن أبا هشام انفرد برأيه من أصحابه المعتزلة على حسب ما نقله الزركشي لما باح بهذا الرأي(١٢٤). ومهما يكن، فإن أدلة الجمهور لا تسلم من الإعتراضات، ويمكن مناقشتها بالآتي:

١- الدليل الأول لا يصلح دليلاً لإرساء الترك فعلا؛ لوجود الخلاف في تفسير ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾[المائدة: ٧٩] لقد فسر بـ"عدم التناهي"(١٢٥)، وبـ"المعصية والاعتداء الحصال منهم"(١٢٦)، وهو ليس بضعيف، وجلاء الاحتمال لخفاء الدليل.

٢- إن كلمة "مهجورا" فيها قولان(١٢٧)، الأول: معناه (قولهم فيه السيء من القول...) والقول فعل، فلا دليل لهم فيه، والثاني: معناه هو الخبر عن إعراض المشركين عنه وعدم استماعهم له، واستدلال بمحل الخلاف غير مسلّم.

٣- أما الدليل الثالث غير مسلّم؛ لأن مجرّد تسمية النبي على ترك الأنية إسلامًا لا يدل على كون الترك فعلا؛ لأن الإسلام لا يعبّر بالفعل وحده.

٤- مجرد تسمية الصحابة على القعود عن العمل عملا لا يعدّ دليلا.

مناقشة دليل أصحاب القول الثاني:

نوقش دليل أبي هاشم بأن المدح المتحقّق لتارك الزنى سببه هو كفّ النّفسَ عن المعصية، والكفّ هو الإعراض البدني أو القلبي، والإعراض فعل يستحقّ المدح(١٢٨). والقول بأن الترك ليس فعلاً ضعيف؛ لأنه مفض إلى تعليق الذمّ على المعدوم، ولهذا سموا أبا هاشم بأبي هاشم الذمي؛ لأنه يذم الناس في العدم(١٢٩).

الترجيح:

يميل الباحث إلى رأي الجمهور على أن الترك فعل بأمور منها، الآتي:

١- لقوة أدلة الجمهور التي تدل على أن الترك فعل.

٢- لأن وقوع الترك من المكلف مسبوق بالإرادة وهو الصراع النفسية بين الإقدام والترك، وترجيح الإقدام مسبوق كذلك بنية الترك، وذلك الفعل النفسي يُعبّر عنه في الوجود بالترك.

البند الثالث: التطبيق الفقهي للقاعدة.

١) مسألة ترك تعليم أهل بلده بعلمه الذي ينفرد به رغم تمكنه بالأداء، وهو يَعلم حاجتهم إليه، وعدم وجود من يقوم مقامه، ثم أدى هذا الترك منه إلى إلحاق الضرر بهم، فإنه يذمّ بفعله على القول بأن الترك فعل، وأما عند أبي هاشم يذمه بالعدم المحض.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol19/iss2/7

s related to the acts from the Al-mustasfa book of al-Im?m Al-Ghaz?l? (505h) rooting and application ??????? ???????? ????????? ???????? ??? ?? ????

وجه التطبيق للقاعدة في المسألة، لما صار الترك من هذا الشخص سببا لِتَضَرُّرِ أهل البلد، اعتبر فاعلا له بناء على كون الترك فعلا، وينسب إليه هذا الفعل مع ترتب الأثر الشرعي عليه وهو استحقاقه للذم الشرعي.

٢) مسألة ترك الناظر مسؤوليته في الموقوف، حتى فات وقتٌ للانتفاع منه، وهو قادر ومتمكن لأداء واجبه، وعلى القول بأن الترك فعل، فإنه يجب عليه الضمان[١٣٠]، أما القول بأنه ليس فعلا، فلا يجب عليه ذلك، إلا عند أبي هاشم الذي يذم الناس بالعدم.

وجه التطبيق للقاعدة في المسألة، لما كان تَرْكُ الناظر لواجبه أدى إلى الضّرر للموقوف، واعتبار ذلك من الأفعال، فالناظر يعتبر فاعلا لهذا الضرر ويترتب عليه الضمان؛ لأن الترك فعل يترتّب عليه أثر شرعي.

المطلب الرابع: القاعدة الرابعة: فعل المكره داخل تحت التكليف[١٣١].

البند الأول: تعريف القاعدة.

الفرع الأول: تعريف الفعل لغة واصطلاحًا:

الفعل لغة: ما دل على إحداث شيء من عمل وغيره[١٣٢]، ويدل على معنى وزمان.[١٣٣]

وفي الاصطلاح: هو (ما يدل على معنى مقترن بزمان)[١٣٤]، وكان الأصوليون يستعملون المعنى اللغوي للفعل عند إطلاقه في كتبهم.

الفرع الثاني: تعريف المُكرَه لغة واصطلاحًا:

المكره في اللغة: من الإكراه الذي هو من الكُرْه بضم الكاف، ويدل على القهر وإما من الكَره بفتح الكاف الذي يدل على المشقّة وخلاف الرضا والمحبة[١٣٥]، وقد أجمع كثير من أهل اللغة أن الكُره والكَره لغتان، فبأي لغة وقع، فجائز[١٣٦]، إذن المكره هو المَقْهور على قيام الفعل مع عدم الرضا به.

وفي الاصطلاح: عرفه السبكي: (من يُخَوَّف ويضطر إلى أن يحرك يده على اقتدار واختيار)[١٣٧]. والتعريف فيه الاستطراد، ويُغنيه ذكر واحد من "يُخَوَّف" و"يضطر".

والمعنى الإصطلاحي لا يخرج عن المعنى اللغوي، ولكن معناه في اللغة أَعمُّ يدخل فيه عديم الرضا والاختيار، وهو المُلجأ الذي نستبعد الحديث عنه.

والتعريف المختار: "**هو المَحمول على إيقاع الفعل المُمْكِن مع قَصْرِ الإرادة عند المُباشرة.**"

شرح التعريف:

المحمول– هو الإنسان المهدّد على قيام الفعل، و**إيقاع الفعل الممكن**– احتراز من الفعل غير ممكن الوقوع، و**قصر الإرادة**– احتراز من الملجئ الذي لا يتصوّر منه إرادة يعتد بها.

و**عند المباشرة**–؛ لأن الإرادة يجب أن يكون قائمة عند مباشرة الفعل، حتى يصدق كونه مكرهًا.

Published by Arab Journals Platform, 2023

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 19 [2023], Iss. 2, Art. 7

الفرع الثالث: المعنى الإجمالي للقاعدة:

معناه: أن فعل الإنسان المُكره يترتّب عليه حكم شرعي، ولا يسقط التكليف عنه بدعوى تأثير الإكراه عليه؛ لأن الفعل بالنسبة إليه ممكن الحدوث، والاكتساب، ويصح منه إيقاعه طاعة.

البند الثاني: أقسام المكرَه:

ينقسم الفعل باعتبار وقوعه بالإرادة، أو بغير إرادة على الآتي(١٣٨):

١. مكرَه ليس معه مندوحة عن الفعل، وضابطه: هو من لا مُخلص له من وقوع الفعل، إذ يصير في يد المكرِه كالآلة، كالشخص الذي ربط عليه حزام متفجّر ثم فُجّر في مكان العام.

٢. مكرَه معه مندوحة عن الفعل، ويكون في حالتين:

الحالة الأولى: المندوحة عن الفعل أخفّ، كشخص قيل عليه طلّق زوجتك وإلا منعتك من الطعام يومًا واحدًا.

الحالة الثانية: المندوحة عن الفعل أشد، كشخص قيل عليه طلّق زوجتك وإلاّ قتلتك.

المكره الذي ليس معه مندوحة هو عديم القدرة والإختيار، والواجب وقوع الفعل منه، والرازي يقول: إن المكره إذا بلغ حدّ الإلجاء امتنع التكليف(١٣٩)، وحتى التسمية به بالمكرَه لا يصدق عليه(١٤٠). أما الذي معه مندوحة عن الفعل ولكنه أخفّ لم يعتبر مكرهًا(١٤١)؛ لأن المكرّه هو من كان مقصور الدواعي والإرادة(١٤٢)، أي: له نوع من القدرة، وهو المقصود في الدارسة.

البند الثالث: آراء الأصوليين في فعل المكره.

الفرع الأول: تحرير محل النزاع:

اتفقوا في تكليف المكرَه إذا كان الفعل الذي أُكره عليه من المنهيات(١٤٣)(١٤٤)، واختلفو في تكليفه إذا كان الفعل المكرَه عليه من العبادات(١٤٥).

الفرع الثاني: أقوال الأصوليين فيها:

القول الأول: قول جمهور الأصوليين من الحنفية(١٤٦)، والمالكية(١٤٧)، والشافعية(١٤٨)، والحنابلة(١٤٩)، إن فعل المكره داخل تحت التكليف ويترتب عليه أثر شرعي.

القول الثاني: قول المعتزلة والطوفي من الحنابلة(١٥٠)، إن فعل المكرَه لا يدخل تحت التكليف، ولا يترتب عليه الآثار، يقول الهمذاني: من هدّد غلامَه بلفظ الأمر لم يُقَل بأنّه كلفّه؛ لأن المطيع يوصف مطيعًا في عمله، متى فعل ما أراده المطاع منه(١٥١).

الفرع الثالث: أسباب الخلاف:

سبب الخلاف في المسألة راجع إلى عدة مسائل، وهي الآتي:

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol19/iss2/7

s related to the acts from the Al-mustasfa book of al-Im?m Al-Ghaz?l? (505h) rooting and application ??????? ???????? ????????? ???????? ??? ?? ????

الخلاف في إثابة المكلف بفعله[١٥٢]، بين كونها حقا واجبا على الله، أو هو تفضل منه. والخلاف في خلق أفعال العباد، والقائل إن الخالق للأفعال هو الله قال بتكليف المكره، ومن قال يخلقه العباد، قال: بعدم تكليف المكره. والخلاف في داعي المكره للعمل هل هو الإكراه، أم أنّ الداعي هو الشرع[١٥٣]. والقول بالتحسين، والتقبيح العقليين[١٥٤]. وهذا له علاقة مع السبب الأول؛ إذ المقرّر عند المعتزلة أن القول بأن الثواب تفضّل قول لا يحسن ويعد قبيحًا[١٥٥].

الفرع الرابع: أدلة الأصوليين في أقوالهم:

أدلة أصحاب القول الأول:

١- قالوا إن المكرَه مكلف على ترك قتل البريء، فدلّ على كون فعله يدخل تحت التكليف[١٥٦].

٢- فعل المكره في حيز الإمكان، إذ يقدر على تنفيذه، كما يقدر على تركه[١٥٧].

٣- الأحكام الشرعية متعلقة بالجِدّ، فلما صحّت بعض التصرفات مع الهزل كالزواج، الذي هو ضدّ الجدِّ، فلأن تصح مع الإكراه أولى؛ لأن المكرَه جادّ فيتصرفه؛ لأنه دُعِيَ إليه بطريق الجِدّ، فإن أجاب إلى ما دُعِيَ إليه فهو جاد[١٥٨].

أدلة أصحاب القول الثاني:

١- استدل الطوفي بقوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾[النحل:١٠٦].

وجه الدلالة: أجاز الله للمكره التّلفظ بكلمة الكفر، فدل على عدم تكليفه دفعا للضرر عنه[١٥٩].

٢- قول النبي ﷺ لعمار بن ياسر لمّا أكرهه المشركون بالسبّ وذِكر آلهتهم بخير، (كيف تجد قلبك؟ قال: مطمئن بالإيمان قال: إن عادوا فعد)[١٦٠].

وجه الدلالة: إذن النبي على فعل المكره عليه يدل على عدم التكليف دفعًا لتهديد المكرِه[١٦١].

٣- إن الغرض بالتكليف التعريض لمنازل الثواب، فكلّ معنى أخرج المكلّف من أن يستح بفعله الثواب لم يجز أن يتناوله التكليف[١٦٢].

الفرع الخامس: مناقشة الأدلة:

مناقشة أدلة أصحاب القول الأول:

١. إن المكره على القتل مكلّف بأن لا يقتل، وباختياره القتل لغيره صار مختارًا، فخرج من حيّز الإكراه، فيأثم باختياره القتل لغيره، ولم يكن فيه دلالة على تكليف المكره[١٦٣]، ومأخذ الإثم هو ترجيح المكرَه بقاء نفسه من غيره.

٢. نقرّ بأن المكره قادر على ترك وتنفيذ ما أكره عليه، ولكن عدم تكليفه يتحقق شرعًا بدليل الآية والحديث أن الله أذن للمكره فعل ما أكره عليه[١٦٤].

٣. إن التهديد هو الباعث الأظهر إلى العمل، والجديّة متعلقة بداعي الطبع؛ لأن المكرَه كان مقصور الإرادة والدواعي[١٦٥].

مناقشة أدلة أصحاب القول الثاني:

١. إن الآية غاية ما فيها إثبات الرُّخصة على النُّطق بكلمة الكفر مع تكليف المكره باطمئنان قلبه على الإيمان والتكليف

Published by Arab Journals Platform, 2023

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 19 [2023], Iss. 2, Art. 7

قائم ولم يسقط.

٢. يعترض على الحديث بمثل ما اعترض على الآية.

٣. اشتراط الإثَابة على الفعل أصل باطل؛ فلا يمتنع التكليف من غير إثابة[١٦٦]؛ لأن الثواب تفضل من الله.[١٦٧]

الترجيح:

يميل الباحث إلى رأي الجمهور على أن المكره مكلّف، بما يأتي:

١- لقوة أدلة الجمهور على كون المكره بالعبادات داخل تحت التكليف.

٢- القول باستحقاق الثواب مفض إلى القول بأنه يجب على الله تعالى الإثابة، وهذا باطل؛ لأن الله لا يجب عليه شيء ولا يحكمه عباده.

البند الرابع: شروط المكرَه.

١- أن يقع على غالب ظنّ المكرَه أنه لو لم يجب إلى ما حُمّل إليه لتحقّق عليه التهديد، فحينئذ يعتبر في حكم المكره شرعًا، أما إذا غلب على ظنّه أن المكرِه لا يحقق ما أوعده، حتى وإن لم يأت بفعل ما أكره عليه فلا يكون مكرهًا شرعًا[١٦٨].

٢- أن يكون المكره عاجزًا عن دفع نفسه من التهديد بالهرب أو الاستعانة[١٦٩]، بحيث لا يستطيع دفع نفسه من اعتداء غيره.

البند الخامس: علاقة النية مع تكليف المكره.

النية لا علاقة لها لرفع التكليف، واجتماع داعي الإكراه والشرع عند المكلف ليس مخلا على اعتباره مكلفا، فيترتب على فعله أثر، حتى وإن وُجد عنده داعي الإكراه حالة مباشرة الفعل بدليل الأمرين: [١٧٠] الأول: سبب عدم قبول عمله هو الخلل النية لا لكونه غير مكلّف. والثاني: وجود الأفعال التي لا تشترط لها النية وعند أدائها يُعتبر الممتثل بها مكلفًا وتبرأ ذمته من العهدة، كردّ الودائع.

البند السادس: التّطبيق الفقهي للقاعدة.

١) مسألة إكراه الكافر على الإسلام[١٧١]، فإذا وقع تحت التهديد بالقتل، وعرض عليه الإسلام، فَقبِله، ثم دخل الإسلام بتأثير التهديد، فهل يقبل منه إسلامه؟

الجمهور القائلون بتكليف المكره على ما يوافق الشرع، حكم إسلامه على حسب القاعدة معتبر، لحديث النبي ﷺ: (عجب الله من قوم يدخلون الجنة في السلاسل)[١٧٢]. والمراد من الحديث حقيقة وضع السلاسل في الأعناق مُكرهين على الإسلام، فيسلمون[١٧٣]. ويشهد له حديث آخر، قول النبي ﷺ: (رأيت ناسًا من أمتي يساقون إلى الجنة في السلاسل كرهًا، قلت: يا رسول الله من هم؟ قال: قوم من العجم يَسْبِيهم المهاجرون، فيدخلونهم في الإسلام مكرهين)[١٧٤].

أمّا عند المعتزلة المنكرين بتكليف المكره، فحكمه هو عدم اعتبار إسلامه على حسب القاعدة؛ لأنه حصل منه بداعي

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol19/iss2/7

s related to the acts from the Al-mustasfa book of al-Im?m Al-Ghaz?l? (505h) rooting and application ??????? ???????? ????????? ???????? ??? ?? ????

الإكراه.

وجه التطبيق للقاعدة في المسألة، لما صار الحربي تحت الإكراه بالقتل ليقبل الإسلام، وسيقع عليه ذلك إن رفض وهو عاجز عن الدفع، فاختار الإسلام دلّ اختياره على وجود الاستقلالية عنده بالفعل أو الترك، فَحُكم إسلامه صحيح بناء على القاعدة.

٢) مسألة إنسان أُكره على أداء النفقة لأهله، فأداها بدافع الإكراه، وحكم هذا الأداء عند الجمهور عملاً للقاعدة صحيح يترتب عليه الحكم الشرعي وهو إبراء الذمة باعتباره مكلفا.

أما عند المعتزلة ومن وافقهم، فإن أداؤه لا يترتب عليه حكم شرعي ولا يصح؛ لأنه مكرَه غير مكلف، وعلى المكرِه ضمان ماله.

وجه التطبيق للقاعدة في المسألة، لما صار الإنسان تحت الإكراه بالقتل أو قطع عضو، والتهديد واقع عليه إن امتنع، وهو عاجز عن دفعه، فاختار لنفسه أداء النفقة دلّ اختياره على وجود الاستقلالية عنده بالفعل أو الترك، فحكم نفقته صحيحة تترتّب عليها أثر شرعي وهو سقوط النفقة من ذمته لكونه مكلفا.

المطلب الثالث: القاعدة الخامسة: حصول الشرط الشرعي ليس شرطا للتكليف[١٧٥].

البند الأول: تعريف القاعدة.

الفرع الأول: تعريف الحصول لغة واصطلاحًا:

الحصول لغة: يدل على جمع الشيء[١٧٦]، وحُصول الأمر هو تحقّقه[١٧٧]. إذن، الحصول هو وقوع الشيء في الوجود.

وفي الاصطلاح: لا يخرج معناه عن المعنى اللغوي، الذي هو تحقّق الشيء من العدم إلى الوجود.

الفرع الثاني: تعريف الشرط لغة واصطلاحًا:

الشّرط لغة: من شَرَطَ، وجمع أشراط، الذي يدل على عَلَم، وعلامة[١٧٨]، كما في قوله تعالى: ﴿**فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا**﴾[محمد: ١٨] أي: علاماتها[١٧٩]. ويأتي أيضا على معنى إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه ويجمع ذلك على الشروط[١٨٠].

وفي الاصطلاح: عرفه القرافي بأنه: (ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود، ولا عدم لذاته)[١٨١]. وهو المختار عند الزركشي في بحره[١٨٢].

الفرع الثالث: تعريف الشرع لغة واصطلاحًا:

الشّرْع لغة: من شَرَعَ، الذي يفيد البيان والإيضاح[١٨٣]، والشَّرْعُ يأتي بمعنى: مورد الشاربةِ الماءَ، ويقال: شرعت الإبل إلى مورد الشاربة فَرَوِيَت، ومنه اشتق الشِّرْعَة في الدين والشَّرِيْعَة[١٨٤]، قال تعالى: ﴿**ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ**﴾ [الجاثية: ١٨]، والشريعة في الآية هو ما شرع الله لعباده من العبادات والمعاملات وأمرهم بالتمسك بها[١٨٥].

وفي الاصطلاح: لا يخرج عن معناه اللغوي، وهو كل ما أمر بفعله، أو طلب الكفّ عنه.

Published by Arab Journals Platform, 2023

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 19 [2023], Iss. 2, Art. 7

الفرع الرابع: المعنى الإجمالي للقاعدة:

معناه: هو أن عدم تحقّق الشروط الثابتة بالنص الشرعي من المكلف للفعل المأمور به لا يستلزم رفع التكليف عنه، فيبقى الفعل في ذمته حتى يؤديه، مع كونه مكلفا على تحقيق تلك الشروط قبل الأداء.

القاعدة ترجم لها ابن قدامة بأنها تكليف الكفار بفروع الشريعة [١٨٦]، أما ابن رشد فترجمها بصيغة تتّفق مع معناها[١٨٧]، والباحث وجد أن أغلب الأصوليين يفرضونها في مسألة تكليف الكفار بفروع الشريعة؛ لعدم حصول الشرط الشرعي منهم وهو الإيمان، وسبب ذلك تسهيلاً للبيان[١٨٨]، وهو المتبع عند الباحث.

البند الثاني: آراء الأصوليين في القاعدة.

اختلف الأصوليون في تكليف الكفار بفروع الشريعة، والمراد بالفروع هي كل وظيفة الجوارح[١٨٩] من الصلاة، والصيام وترك الظلم، وبيانه الآتي:

الفرع الأول: تحرير محل النزاع:

اتفق الأصوليون في تكليف الكفار بالإيمان والمعاملات والعقوبات[١٩٠]، واختلفوا في تكليفهم بالعبادات،[١٩١] وترك المحظورات[١٩٢].

الفرع الثاني: أقوال الأصوليين فيها:

القول الأول: إن الكفار مكلّفون بالفروع والنواهي الشرعية، وهو قول الأصح عند الحنفية [١٩٣]، والمختار عند بعض المالكية[١٩٤]، وجمهور الشافعية[١٩٥]، والحنابلة[١٩٦]. وهم الجمهور.

القول الثاني: إن الكفار غير مكلّفين بالفروع من الأوامر والنواهي الشرعية، وهو قول بعض الحنفية[١٩٧]، وبعض المالكية[١٩٨]، وهو رأي عند بعض الشافعية[١٩٩]، وعند أحمد فيه رواية[٢٠٠].

الفرع الثالث: سبب الخلاف:

سبب الخلاف راجع إلى اختلافهم في الكافر، هل يعاقب على تركه للفروع في الآخرة زيادة على كفره أم لا؟ والآراء في المسألة عبارة عن نتيجة تخريجات الفقهاء من المسائل المنقولة عن الأئمة[٢٠١].

الفرع الرابع: أدلة الأصوليين في أقوالهم:

أدلة أصحاب القول الأول:

١- قوله تعالى: **﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾**[الفرقان:٦٨-٦٩].

وجه الدلالة: الآية نصت في مضاعفة عذاب مَن جمع بين الكف، والقتل، والزنا[٢٠٢].

٢- وقوله تعالى: **﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ * الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾**[فصلت: ٦-٧].

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol19/iss2/7

s related to the acts from the Al-mustasfa book of al-Im?m Al-Ghaz?l? (505h) rooting and application ??????? ???????? ????????? ???????? ??? ?? ????

وجه الدلالة: أخبر الله عن عقاب الكفار بعد تركهم ممّا ألزم الشارع فعله، والعقاب لا يكون إلا بعد ترك الواجبات، فدلّ ذلك على تكليفهم في حال الكفر(٢٠٣).

٣- وقوله تعالى: ﴿**مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ * قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ * وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ * وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ * وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ**﴾[المدثر: ٤٢-٤٦].

وجه الدلالة: أخبر الله عن المجرمين أن حصول العذاب عليهم سببه هو ترك الصلاة والإطعام والخوض في لغو القول(٢٠٤). فدل ذلك على تكليفهم.

٤- استدلوا بالدليل العقلي أن المحدِث مأمور بالصلاة بشرط تقديم الطهارة، فكذلك الكافر لا يمتنع مخاطبته بالصلاة بشرط تقديم الإيمان بالشهادتين(٢٠٥).

أدلة أصحاب القول الثاني:

١. حديث النبي ﷺ لمّا بعث معاذًا ﷺ إلى اليمن، فقال: (ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، فإن هم أطاعوا لذلك، فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لذلك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم ...)(٢٠٦).

وجه الدلالة: أن وجوب أداء الشرائع تَثْبت على الكافر بعد قبول الإيمان بالله ورسوله(٢٠٧).

٢. بحديث (أن النبي الله ﷺ كتب إلى كسرى وإلى قيصر، وإلى النجاشي، وإلى كل جبار يدعوهم إلى الله تعالى)(٢٠٨).

وجه الدلالة: النبي دعاهم إلى التوحيد، ولم يذكر في كتابه إليهما شيئًا من الشرائع، فلو كانوا متعبدين بها لذكرها(٢٠٩).

٣. الدليل العقلي، الكافر ليس بأهل أداء العبادات؛ لأنه لا يثاب في الآخرة إذا أدى عبادة(٢١٠).

٤. إن خطابهم بالعبادات لا منفعة لهم فيها، والتكليف لا يتوجه بما لا ينتفع به المكلفين(٢١١).

<u>الفرع الخامس:</u> مناقشة الأدلة:

مناقشة أدلة أصحاب القول الأول:

١- المضاعفة في العذاب سببه هو الكفر وحده بدليل استقلاله بالتخليد(٢١٢).

٢- الآية غاية ما فيها خبر بأن الويل للمشركين، ثم يعقبه بما هو من خصائص الكفار(٢١٣).

٣- نوقشت الآية بأن المراد منها هو أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن أو استحقوا العقوبة بمجموعها، وإلا لوجب أن يكون من لا يقوم بإطعام المسكين في السقر مخلدًا(٢١٤).

٤- ويعترض على قياسهم أنه قياس مع الفارق؛ لأن الكافر ليس كالمحدث، فالمحدث مخاطب بالصلاة؛ لأنه أهل بنفسه لعمل يثاب عليه، غير أنه لا يصلح للصلاة لفقد شرطه وهو الطهارة، وأما الكافر، فليس بأهل لعمل يثاب عليه في الآخرة(٢١٥).

مناقشة أدلة أصحاب القول الثاني:

١- يعترض على استدلالهم ببعثة معاذ إلى يَمَن أنه لم يأمر النبي معاذًا أن يدعوهم بالفروع؛ لأنه لا يصحّ منهم ذلك حالة

Published by Arab Journals Platform, 2023

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 19 [2023], Iss. 2, Art. 7

كفرهم، فأمره بأن يدعوهم بما يصح فعله منهم وهو الإيمان[٢١٦].

٢- يعترض على دليلهم الثاني بثمل ما اعترض على الدليل الأول.

٣- يعترض على دليلهم العقلي أن الكفار من أهل العبادات إذا أسلم، والله تعالى خلقهم على طلبه الإسلام منهم[٢١٧].

٤- القول بعدم المنفعة في تكليفهم غير مُسلّم، إذ المنفعة قبولهم للإسلام ويكون ذلك بتكليفهم مع شرط تقديم قبولهم للإسلام، فمتى عصى عوقب على ذلك جميعه[٢١٨].

الترجيح:

يميل الباحث إلى رأي الجمهور بأسباب الآتي:

١. لقوة أدلة الجمهور، وتظهر ذلك من خلال ظواهر النصوص.

٢. رأي الجمهور يثبت العدل للمشرّع تجاه من تغافل على أوامره ونواهيه، فتكون عقوبة الترك للإيمان مستقلة عن عقوبة الترك للشرائع.

٣. القول بتكليفهم بالفروع فيه مصلحة، ووجه المصلحة اجتنابهم عن الأفعال التي تجلب الضرر لهم.

البند الثالث: التطبيق الفقهي للقاعدة.

١) مسألة استيلاء الكفار على أموال المسلمين[٢١٩]، وهي إذا غصب الكفار أموال المسلمين، فهل تلك الأموال تثبت في ملكية الكفار؛ لأنهم غير منهيين عن الغصب شرعًا بفقد شرط الإيمان عنهم، وتزول ملكية المسلمين عليها أم لا؟

والجواب على حسب القاعدة هو عدم ثبوت تلك الأموال في ملكية الكفار، فتبقى في ملكية المسلمين؛ لأن الكفار مكلفون على ترك المحظورات، فلا يصير المغصوب مباحا لهم، يقول الجويني: (أنها باقية على ملك مالكها من المسلمين، فلا يملكها المشركون بالاستيلاء عليها)[٢٢٠].

أما القائلون باشتراط حصول الشرط الشرعي قالوا: تثبت في الملكية الكفار؛ لأنهم غير مخاطبين لفقد شرط الإيمان عنهم، فلا تصير أموال المسلمين معصومة في حقّهم[٢٢١].

وجه التطبيق للقاعدة في المسألة، لمّا كان الكفار استولوا على أموال المسلمين بالغصب أو بالقهر، وكانوا مكلّفين بفروع الشريعة يحرم عليهم الاستيلاء على أموال المسلمين، فلا تزول ملكية المسلمين عنها ولا تكن مباحة للكفار، ولا يصح اعتبارها غنيمة لهم؛ لأن الغنيمة لا تأتي بطريقة الحرام، وهذا ما أشار إليه الشافعية من القائلين بتكليف الكفار بالفروع والنواهي الشرعية، وأن ما استرده المسلمون من أيدي الكفار الحربيّين فهو لأصحابه[٢٢٢].

٢) مسألة غسل الكتابية إذا كانت زوجة للمسلم[٢٢٣]، وصورتها أن الكافرة إذا حاضت ثم انقطع عنها الدم، فهل تجب عليها الغسل، ويحرم على زوجها الوطء حتى تغتسل؟

عند المالكية[٢٢٤] في الرواية الثانية، والشافعية[٢٢٥]، والحنابلة[٢٢٦] أنها تجب عليها الاغتسال، ولزوجها حق إجبار عليها به، والكتابية مخاطبة بفروع الشريعة، فتجب عليها ذلك، يقول ابن رشد: إن هذا الخلاف جار على مسألة هل الكفار

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol19/iss2/7

s related to the acts from the Al-mustasfa book of al-Im?m Al-Ghaz?l? (505h) rooting and application ??????? ???????? ????????? ???????? ??? ?? ????

مخاطبون بفروع الشريعة أم لا[٢٢٧]؟

أما عند القائلين بعدم مخاطبة الكفار بفروع الشريعة، فإنهم لا يقولون بوجوب اغتسالها على وفق القاعدة وهو المقرر عند بعض الحنفية لعدم خطابها قبل الإسلام بفروع الشرع[٢٢٨].

وجه التطبيق للقاعدة في المسألة، لمّا كانت الكتابية تحت رجل مسلم، فحاضت ثمّ ارتفع عنها الدم وجب عليها الاغتسال؛ لكونها مخاطبة بالفروع، والاغتسال بعد انقطاع دم الحيض من فروع الشريعة.

الخاتمة:

أولاً: النتائج.

هذه هي من أبرز ما توصلت إليها من النتائج، وهي الآتي:

١- المحكوم فيه هو فعل المكلف الذي يتعلق به خطاب الله تعالى، وما كان ليس فعلاً، فلا يتعلق به التكليف، أما شروط المحكوم فيه، أن يكون ممكن الحدوث، ومكتسبًا، ومعلوما لدى المكلّف، ويصح أن يكون طاعة للمشرع.

٢- القواعد الأصولية المتعلقة بالمحكوم فيه المذكورة في كتاب المستصفى، هي امتناع تكليف ما لا يطاق، وامتناع جمع االضّدين في طرف السلب، وأن التّرك فعل من الأفعال يتعلّق به الأحكام الشرعية، وفعل المكره داخل تحت التكليف، وأن عدم حصول الشّرط الشّرعي ليس شرطًا لثبوت التكليف على المكلّف.

ثانيًا: التوصيات.

١- يوصي الباحث بتكثيف إيجاد الدورات الأصولية، وتُختم فيها –بالشرح والتوضيح– بعض الكتب الأصولية القديمة التي تعتبر نبذة يسيرة في هذا العلم.

٢- يوصي الباحث المتخصّصين بالفقه وأصوله بالاهتمام في دراسة القواعد الأصولية وممارسة تطبيقاتها في الواقع.

الهوامش:

(١) أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني (٣٩٥هـ)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر ١٩٧٩م، ج٥، ص١٠٨، مادة: قعد.

(٢) محمد بن مكرم بن على جمال الدين ابن منظور (٧١١هـ)، **لسان العرب**، دار صادر – بيروت ١٤١٤هـ، (ط٣)، ج٣، ص٣٦١، مادة: قعد.

(٣) شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي (٦٨٤هـ)، **الفروق= أنوار البروق في أنواء الفروق**، عالم الكتب، ج٢، ص١٣١.

(٤) علي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني (٨١٦هـ)، **كتاب التعريفات**، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان ١٩٨٣م، (ط١)، ص١٧١.

Published by Arab Journals Platform, 2023

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 19 [2023], Iss. 2, Art. 7

(٥) ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج١، ص١١٨، مادة: أصل.

(٦) أحمد بن محمد بن علي الفيومي (٧٧٠هـ)، **المصباح المنير في غريب شرح الكبير**، المكتبة العلمية – بيروت، (ط١)، ج١، ص١٦، مادة: ء ص ل.

(٧) بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (٧٩٤هـ)، **تشنيف المسامع بجمع الجوامع**، تحقيق: عبد العزيز ورفيقه، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث – توزيع المكتبة المكية، ١٩٩٨م، (ط١)، ج١، ص٢٧.

(٨) مصطفى سعيد الخن، **أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء**، مؤسسة الرسالة– بيروت، ١٩٨٢م، (ط٣)، ص١١٧.

(٩) محمد شريف مصطفى، **القواعد الأصولية وطرق استنباط الأحكام منها**، مجلة الجامعة الإسلامية – سلسلة الدراسات الإسلامية، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، ٢٠١١م، ص٢٨١.

(١٠) شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي (٦٨٤هـ)، **شرح تنقيح الفصول**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ١٩٧٣م، (ط١)، ص٢٨.

(١١) سليمان بن عبد القوي بن الكريم نجم الدين الطوفي (٧١٦هـ)، **شرح مختصر الروضة**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧م، (ط١)، ج١، ص١٢١.

(١٢) عبد الرحيم بن الحسن بن علي الشافعيّ الإسنوي (٧٧٢هـ)، **نهاية السول شرح منهاج الوصول**، دار الكتب العلمية –بيروت– لبنان، ١٩٩٩م، (ط١)، ص١٦.

(١٣) الطوفي، **شرح مختصر الروضة**، ج١، ص١٢١.

(١٤) ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج٤، ص٤٢٢، مادة: فقأ.

(١٥) أبو عبد الله بدر الدين محمد الزركشي (٧٩٤هـ) **البحر المحيط في أصول الفقه**، دار الكتبي، ١٩٩٤م، (ط١)، ج١، ص٣٢

(١٦) عبد العزيز بن أحمد بن محمد علاء الدين البخاري الحنفي (٧٣٠هـ)، **كشف الأسرار شرح أصول البزدوي**، دار الكتاب الإسلامي، ج١، ص٥.

(١٧) تقي الدين أبو الحسن علي السبكي (٧٥٦هـ) وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب (٧٧١هـ)، **الإبهاج في شرح المنهاج**، (منهاج الوصول إلي علم الأصول للقاضي البيضاوي المتوفي سنه ٦٨٥هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت، ١٩٩٥م، ج١، ص٢٨

(١٨) محمد بن أحمد المقري (٧٥٨هـ)، **القواعد**، تحقيق: أحمد بن عبد الله، ص٢١٢.

(١٩) الجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص٩٢.

(٢٠) ابن منظور، **لسان العرب**، ج٧، ص٣٤٠، مادة: ضبط.

(٢١) تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (٧٧١هـ)، **الأشباه والنظائر**، دار الكتب العلمية ١٩٩١م، (ط١)، ج٢، ص٣٠٤.

(٢٢) القرافي، **الفروق= أنوار البروق في أنواء الفروق**، ج١، ص١٣٢.

(٢٣) يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، **القواعد الفقهية**، مكتبة الرشد– الرياض، ١٩٩٨م، (ط١)، ص٦٦.

(٢٤) أحمد بن محمد مكي الحموي (١٠٩٨هـ)، **غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر**، دار الكتب العلمية ١٩٨٥م، (ط١)، ج٢، ص٥.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol19/iss2/7

s related to the acts from the Al-mustasfa book of al-Im?m Al-Ghaz?l? (505h) rooting and application ??????? ???????? ????????? ???????? ??? ?? ????

(٢٥) عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي (٧٧٢هـ)، **التمهيد في تخريج الفروع على الأصول**، تحقيق: محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٠٠هـ، (ط١)، ص١١١.

(٢٦) الزركشي، **البحر المحيط في أصول الفقه**، ج٢، ص١٠٨.

(٢٧) ابن منظور، **لسان العرب**، ج١٢، ص١٤٠، مادة: حكم.

(٢٨) ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج٢، ص٩١، مادة: حكم.

(٢٩) سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (٧٩٣هـ)، **شرح التلويح على التوضيح**، مكتبة صبيح– بمصر، ج٢، ص٢٩٩.

(٣٠) ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج٢، ص٣٦، مادة: حدث.

(٣١) أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم ابن العراقي (٨٢٦هـ)، **الغيث الهامع شرح جمع الجوامع**، تحقيق: محمد تامر حجازي، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤م، (ط١)، ص٨٠٨.

(٣٢) ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج٥، ص١٧٩، مادة: كسب.

(٣٣) الزركشي، **تشنيف المسامع بجمع الجوامع**، ج٤، ص٩٦٤.

(٣٤) محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الزَّبيدي (١٢٠٥هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، ج٣٣، ص١٢٧، مادة: علم.

(٣٥) أبو حامد محمد بن محمد الطوسي الغزالي (٥٠٥هـ)، **المستصفى**، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ١٩٩٣، (ط١)، ص٦٩.

(٣٦) ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج٣، ص٤٣١، مادة: طوع.

(٣٧) موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد ابن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ)، **روضة الناظر وجنة المناظر**، مؤسسة الريّان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م، (ط٢)، ج٢، ص٦٠٦.

(٣٨) فخر الدين أبو عبد الله محمد الرازي (٦٠٦هـ)، **المحصول**، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧م، (ط٣)، ج٢، ص٥١.

(٣٩) الغزالي، **المستصفى**، ص٦٩.

(٤٠) (بتصرف كبير) انظر: الغزالي، **المستصفى**، ص٦٩.

(٤١) الزَّبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، ج٢٤، ص٣٣٢، مادة: كلف.

(٤٢) الطوفي، **شرح مختصر الروضة**، ج١، ص١٧٩.

(٤٣) الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ج١، ص٣٦٨.

(٤٤) الزَّبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، ج٢٤، ص٣٣٢، مادة: طوق.

(٤٥) ابن منظور، **لسان العرب**، ج١٠، ص٢٣٢، مادة: طوق.

(٤٦) محمد بن محمود بن أحمد البابرتي (٧٨٦هـ)، **الردود والنقود شرح مختصر ابن الحاجب**، تحقيق: ضيف الله بن صالح ورفيقه، مكتبة الرشد ناشرون، ٢٠٠٥هـ، (ط١)، ج١، ص٣٣٨.

(٤٧) القرافي، **الفروق= أنوار البروق في أنواء الفروق**، ج١، ص١٧٨.

Published by Arab Journals Platform, 2023

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 19 [2023], Iss. 2, Art. 7

(٤٨) الرازي، **المحصول**، ج٥، ص١٧٣.

(٤٩) الزركشي، **البحر المحيط في أصول الفقه**، ج٢، ص١١٠.

(٥٠) الإسنوي، **نهاية السول شرح منهاج الوصول**، ص٦٩.

(٥١) الزركشي، **البحر المحيط في أصول الفقه**، ج٢، ص١١٠.

(٥٢) محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (١٢٥٠هـ)، **إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول**، تحقيق: أحمد عزو، دار الكتاب العربي، ١٩٩٩م، (ط١)، ج١، ص٣٣.

(٥٣) الزركشي، **البحر المحيط في أصول الفقه**، ج٢، ص١١١.

(٥٤) الرازي، **المحصول**، ج٢، ص٢١٥.

(٥٥) الزركشي، **البحر المحيط في أصول الفقه**، ج٢، ص١١١.

(٥٦) علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم أبو الحسن الأشعري(٣٢٤هـ)، **الإبانة عن أصول الديانة**، تحقيق: فوقية حسين محمود، دار الأنصار– القاهرة، ١٣٩٧هـ، (ط١)، ص١٩٥.

(٥٧) الزركشي، **البحر المحيط في أصول الفقه**، ج٢، ص١١١.

(٥٨) أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الحفيد (٥٩٥هـ)، **الضروري في أصول الفقه**، تحقيق: جمال الدين العلوي، دار الغرب الإسلام بيروت ١٩٩٤م، (ط١)، ص٥٤.

(٥٩) ابن قدامة، **روضة الناظر وجنة المناظر**، ج١، ص١٦٦.

(٦٠) محمد أمين بن محمود أمير بادشاه البخاري (٩٧٢هـ)، **تيسير التحرير**، مصطفى البابي الْحلَبِي– مصر١٩٣٢م، ج٢، ص١٣٧.

(٦١) أبو الحسين محمد بن علي الطيب البَصْري المعتزلي (٤٣٦هـ)، **المعتمد في أصول الفقه**، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٠٣هـ، (ط١)، ج٢، ص١٥٣.

(٦٢) الغزالي، **المستصفى**، ص٧٠.

(٦٣) علي بن محمد أبو الحسن الآمدي (٦٣١)، **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، ج١، ص١٣٤.

(٦٤) التفتازاني، **شرح التلويح على التوضيح**، ج١، ص٣٨٠.

(٦٥) أمير بادشاه، **تيسير التحرير**، ج٢، ص١٣٧.

(٦٦) الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، ج١، ص١٣٥.

(٦٧) الرازي، **المحصول**، ج٢، ص٢٢٤.

(٦٨) الزركشي، **البحر المحيط في أصول الفقه**، ج٢، ص١١١.

(٦٩) الرازي، **المحصول**، ج٢، ص٢٢٤.

(٧٠) علاء الدين، **كشف الأسرار شرح أصول البزدوي**، ج١، ص١٩١.

(٧١) التفتازاني، **شرح التلويح على التوضيح**، ج١، ص٣٧٨.

(٧٢) أبو الحسين، **المعتمد في أصول الفقه**، ج٢، ص١٥٣.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol19/iss2/7

s related to the acts from the Al-mustasfa book of al-Im?m Al-Ghaz?l? (505h) rooting and application ??????? ???????? ????????? ???????? ??? ?? ????

(٧٣) الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، ج١، ص١٣٥.

(٧٤) حسن بن محمد بن محمود العطار (١٢٥٠هـ)، **حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع**، دار الكتب العلمية، ج١، ص٢٧٣.

(٧٥) الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، ج١، ص١٣٦.

(٧٦) ابن قدامة، **روضة الناظر وجنة المناظر**، ج١، ص١٧٢.

(٧٧) شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (٦٨٤هـ)، **نفائس الأصول في شرح المحصول**، تحقيق: عادل أحمد ورفيقه، مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٩٩٥م، (ط١)، ج٤، ص١٥٥٨.

(٧٨) الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، ج١، ص١٣٨.

(٧٩) صفي الدين محمد بن عبد الرحيم الأرموي الهندي (٧١٥هـ)، **نهاية الوصول في دراية الأصول**، تحقيق: صالح بن سليمان، المكتبة التجارية بمكة، ١٩٩٦م، (ط١)، ج٣، ص١٠٧٤.

(٨٠) الغزالي، **المستصفى**، ص٤٥.

(٨١) جلال الدين محمد بن أحمد المحلي (٨٦٤هـ) وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، **تفسير الجلالين**، دار الحديث – القاهرة، (ط١)، ص٥٤٩.

(٨٢) محمد متولي الشعراوي (١٤١٨هـ)، **تفسير الشعراوي**–الخواطر، مطابع أخبار اليوم، ج١٩، ص ١٢٠٦٠.

(٨٣) أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن التيمي الرازي (٦٠٦هـ)، **مفاتيح الغيب = التفسير الكبير**، دار إحياء التراث العربي–بيروت، ١٤٢٠هـ، (ط٣)، ج١١، ص٢٣٧.

(٨٤) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد الحاكم (٤٠٥هـ)، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٩٩٠م، (ط١)، ج٢، ص٢٠٤، ك النكاح، ب٦، ح٢٧٦١. حديث صحيح، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر (٨٠٤هـ)، **البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير**، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، دار الهجرة للنشر والتوزيع– الرياض، ٢٠٠٤م، (ط١)، ج٧، ص٤٨١، ك النكاح، ب في خصائص رسول الله، ح٤٣.

(٨٥) أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل الروياني (٥٠٢هـ)، **بحر المذهب**، تحقيق: طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية٢٠٠٩، (ط١)، ج٩، ص٥٤٠.

(٨٦) (بتصرف كبير) انظر: الغزالي، **المستصفى**، ص٧١.

(٨٧) ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج١، ص٣٤٥، مادة: ترك.

(٨٨) ابن منظور، **لسان العرب**، ج١٠، ص٤٠٥، مادة: ترك.

(٨٩) أبو عبد الله شمس الدين محمد ابن أمير حاج (٨٧٩هـ)، **التقرير والتحبير**، دار الكتب العلمية، ١٩٨٣م، (ط٢)، ج٢، ص١٤٥.

(٩٠) السبكي، **الأشباه والنظائر**، ج٢، ص١٥٨.

(٩١) ابن منظور، **لسان العرب**، ج٣، ص٢٦٣ مادة: ضدد.

(٩٢) ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج٣، ص٣٦٠ مادة: ضدد.

(٩٣) الجرجاني، **كتاب التعريفات**، ص١٣٧، باب: الضاد.

Published by Arab Journals Platform, 2023

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 19 [2023], Iss. 2, Art. 7

(٩٤) الغزالي، **المستصفى**، ص٧١.

(٩٥) ابن رشد، **الضروري في أصول الفقه**، ص٥٦.

(٩٦) ابن رشد، **الضروري في أصول الفقه**، ص٥٦.

(٩٧) الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، ج١، ص١٣٥.

(٩٨) ابن رشيق، **لباب المحصول في علم الأصول**، ج١، ص٢٥٣.

(٩٩) الغزالي، **المستصفى**، ص٧١.

(١٠٠) أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري (٥٣٦هـ)، **إيضاح المحصول من برهان الأصول**، تحقيق: عمار الطالبي، دار الغرب الإسلامي، (ط١)، ص٢٢٧.

(١٠١) أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، **رياض الصالحين**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ١٩٩٨م، (ط٣)، ص٣٣.

(١٠٢) النووي، **رياض الصالحين**، ص٣٣.

(١٠٣) (بتصرف كبير) انظر: الغزالي، **المستصفى**، ص٧٢.

(١٠٤) الزَّبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، ج٣٩، ص٣١٧، مادة: قضي.

(١٠٥) محمد بن علي ابن القاضي التهانوي (١١٥٨هـ)، **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق: علي دحروج، ناقل النص الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون– بيروت، ١٩٩٦م، (ط١)، ج٢، ص١٤٠٥.

(١٠٦) محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (٤٨٣هـ)، **أصول السرخسي**، دار المعرفة – بيروت، ج١، ص٢٤٨.

(١٠٧) عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، **إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر**، مكتبة الرشد ناشرون– الرياض، ٢٠١٣م، (ط٧)، ج١، ص٥٣٣.

(١٠٨) محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني (٧٤٩هـ)، **بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب**، تحقيق: محمد مظهر بقا، دار المدني السعودية، ١٩٨٦م، (ط١)، ج١، ص٤٢٩.

(١٠٩) زين الدين بن إبراهيم ابن نجيم (٩٧٠هـ)، **الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان**، وضع حواشيه وخرج أحاديثه: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٩٩٩م، (ط١)، ص٢٥.

(١١٠) إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي (٧٩٠هـ)، **الموافقات**، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان ١٩٩٧م، (ط١)، ج١، ص١٧٥.

(١١١) محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (٧٩٤هـ) **المنثور في القواعد الفقهية**، وزارة الأوقاف الكويتية، ١٩٨٥م، (ط٢)، ج١، ص٢٨٤.

(١١٢) أبو الوفاء علي بن محمد ابن عقيل (٥١٣هـ)، **الواضح في أصول الفقه**، تحقيق: عبد الله بن التركي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر بيروت، ١٩٩٩م، (ط١)، ج٣، ص١٥٤.

(١١٣) أبو هاشم: هو أبو علي محمد بن عبد الوهاب البصري، وهو من شيوخ المعتزلة، ولد في سنة ٢٣٥هـ، ومن مصنفاته الأسماء

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol19/iss2/7

s related to the acts from the Al-mustasfa book of al-Im?m Al-Ghaz?l? (505h) rooting and application ??????? ???????? ????????? ???????? ??? ?? ????

والصفات، والتفسير الكبير، توفي في السنة ٣٠٣هـ بالبصرة. شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، **سير أعلام النبلاء**، دار الحديث– القاهرة، ٢٠٠٦م، ج١١، ص١١٣.

(١١٤) الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، ج١، ص١٤٧.

(١١٥) القرافي، **شرح تنقيح الفصول**، ص١٧١.

(١١٦) محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (١٣٩٣هـ)، **مذكرة في أصول الفقه**، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ٢٠٠١م، (ط٥)، ص٤٦.

(١١٧) السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، ج١، ص١٠٠

(١١٨) محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري (٢٥٦هـ)، **صحيح البخاري**، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ، (ط١)، ج١، ص١١، كتاب الإيمان، باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، ح١٠.

(١١٩) الشنقيطي، **مذكرة في أصول الفقه**، ص٤٧.

(١٢٠) عبد الملك بن أيوب ابن هشام الحميري المعافري(٢١٣هـ)، **السيرة النبوية لابن هشام**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، ج٢، ص١.

(١٢١) انظر: الشنقيطي، **مذكرة في أصول الفقه**، ص٤٧.

(١٢٢) الطوفي، **شرح مختصر الروضة**، ج١، ص٢٤٥.

(١٢٣) الهمذاني، **شرح أصول الخمسة**، ص٦٣٨.

(١٢٤) الزركشي، **البحر المحيط في أصول الفقه**، ج٣، ص٣٧٥.

(١٢٥) حمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري (٣١٠هـ)، **تفسير الطبري=جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠م، (ط١)، ج١٠، ص٤٩٦.

(١٢٦) مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (٨١٧هـ)، **تنوير المقباس من تفسير ابن عباس**، دار الكتب العلمية – لبنان، ص٩٩.

(١٢٧) الطبري، **تفسير الطبري=جامع البيان في تأويل القرآن**، ج١٧، ص٤٤٢-٤٤٣.

(١٢٨) الطوفي، **شرح مختصر الروضة**، ج١، ص٢٤٥.

(١٢٩) الزركشي، **البحر المحيط في أصول الفقه**، ج٣، ص٣٧٥.

(١٣٠) أحمد بن علي المنجور (٩٩٥هـ)، **شرح المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب**، تحقيق: محمد الشيخ محمد الأمين، دار عبد الله الشنقيطي، ج١، ص٢٢٨.

(١٣١) (بتصرف صغير) انظر: الغزالي، **المستصفى**، ص٧٢.

(١٣٢) ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج٤، ص٥١١، مادة: فعل.

(١٣٣) أبو بكر محمد بن السري بن سهل ابن السراج (٣١٦هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، ج١، ص٣٦.

(١٣٤) محمد بن عبد الحميد السمرقندي علاء الدين الأسمندي (٥٥٢هـ)، **بذل النظر في الأصول**، تحقيق: محمد زكي عبد البر، مكتبة

Published by Arab Journals Platform, 2023

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 19 [2023], Iss. 2, Art. 7

التراث – القاهرة ١٩٩٢م، (ط١)، ص٣٨.

(١٣٥) ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج٥، ص١٧٢، مادة: كره.

(١٣٦) ابن منظور، **لسان العرب**، ج١٣، ص٥٣٤، مادة: كره.

(١٣٧) السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، **الإبهاج في شرح المنهاج**، ج١، ص١٦٢.

(١٣٨) السبكي، **الأشباه والنظائر**، ج٢، ص١١.

(١٣٩) الرازي، **المحصول**، ج٢، ص٢٦٧.

(١٤٠) السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، **الإبهاج في شرح المنهاج**، ج١، ص١٦٢.

(١٤١) السبكي، **الأشباه والنظائر**، ج٢، ص١١.

(١٤٢) محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر أبو بكر البقلاني (٤٠٣هـ)، **التقريب والإرشاد (الصغير)**، تحقيق: عبد الحميد، مؤسسة الرسالة ١٩٩٨م، ط٢، ج١، ص٢٥٢.

(١٤٣) عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي (١٢٣٣هـ)، **نشر البنود على مراقي السعود**، اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي– المغربية، ج١، ص٣٢.

(١٤٤) عبد الجبار بن أحمد الأسدي أبادي الهمذاني قاضي القضاة (٤١٥هـ)، **المغني**، تحقيق: محمد علي النجار ورفيقه، ج١١، ص٣٩٤–٥٢٨.

(١٤٥) الشنقيطي، **نشر البنود على مراقي السعود**، ج١، ص٣٢.

(١٤٦) ابن أمير حاج، **التقرير والتحبير**، ج٢، ص٢٠٦.

(١٤٧) القرافي، **نفائس الأصول في شرح المحصول**، ج٤، ص١٦٣٣.

(١٤٨) الغزالي، **المستصفى**، ص٧٢.

(١٤٩) ابن قدامة، **روضة الناظر وجنة المناظر**، ج١، ص١٥٨.

(١٥٠) الطوفي، **شرح مختصر الروضة**، ج١، ص١٩٧.

(١٥١) الهمذاني، **المغني**، ج١١، ص٢٩٥.

(١٥٢) السبكي، وولده تاج الدين عبد الوهاب، **الإبهاج في شرح المنهاج**، ج١، ص١٦٢.

(١٥٣) الطوفي، **شرح مختصر الروضة**، ج١، ص٢٠٠–١٩٩.

(١٥٤) الزركشي، **البحر المحيط في أصول الفقه**، ج٢، ص٧٨.

(١٥٥) الهمذاني، **المغني**، ج١١، ص١٦٥–١٦٦.

(١٥٦) البقلاني، **التقريب والإرشاد (الصغير)**، ج١، ص٢٥٣.

(١٥٧) الغزالي، **المستصفى**، ص٧٢.

(١٥٨) علاء الدين، **كشف الأسرار شرح أصول البزدوي**، ج٤، ص٣٨٩.

(١٥٩) الطوفي، **شرح مختصر الروضة**، ج١، ص١٩٦.

(١٦٠) الحاكم، **المستدرك على الصحيحين**، ج٢، ٣٨٩، كتاب التفسير، باب تفسير سورة النحل، ح٣٣٦٢ / حديث إسناده صحيح،

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol19/iss2/7

s related to the acts from the Al-mustasfa book of al-Im?m Al-Ghaz?l? (505h) rooting and application ??????? ???????? ????????? ???????? ??? ?? ????

انظر: أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، **الدراية في تخريج أحاديث الهداية**، تحقيق: عبد الله هاشم المدني، دار المعرفة–بيروت، ج٢، ص١٩٧، كتاب الهبة، باب الإكراه، ح٨٧٩.

(١٦١) الطوفي، **شرح مختصر الروضة**، ج١، ص١٩٦.

(١٦٢) الهمذاني، **المغني**، ج١١، ص٣٩٣.

(١٦٣) الطوفي، **شرح مختصر الروضة**، ج١، ص١٩٧.

(١٦٤) الطوفي، **شرح مختصر الروضة**، ج١، ص١٩٦.

(١٦٥) البقلاني، **التقريب والإرشاد (الصغير)**، ج١، ص٢٥٢ .

(١٦٦)عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني (٤٧٨هـ)، **البرهان في أصول الفقه**، تحقيق: صلاح بن محمد، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ١٩٩٧م، (ط١)، ج١، ص١٧.

(١٦٧) الغزالي، **المستصفى**، ص٤٩.

(١٦٨) علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني (٥٨٧هـ)، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، دار الكتب العلمية، ١٩٨٦م، (ط٢)، ج٧، ص١٧٦.

(١٦٩) شمس الدين محمد بن أبي العباس الرملي (١٠٠٤هـ)، **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج**، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٤م، ط أخيرة، ج٦، ص٤٤٦.

(١٧٠) علي بن إسماعيل الأبياري (٦١٦هـ) **التحقيق والبيان في شرح البرهان في أصول الفقه**، تحقيق: علي بن عبد الرحمن بسام الجزائري، دار الضياء – الكويت ٢٠١٣م، (ط١)، ج١، ص٣٦٠.

(١٧١) ابن قدامة، **روضة الناظر وجنة المناظر**، ج١، ص١٥٩.

(١٧٢) البخاري، **صحيح البخاري**، ج٤، ص٦٠، كتاب الجهاد والسير، باب الأسارى في السلاسل، ح٣٠١٠.

(١٧٣) أحمد بن علي العسقلاني ابن حجر (٧٧٣هـ)، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة–بيروت١٣٧٩هـ، ج٦، ص١٤٥.

(١٧٤) أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (٢٩٢هـ)، **مسند البزار**، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله ورفيقه، مكتبة العلوم والحكم–المدينة المنورة، ٢٠٠٩م، (ط١)، ج٧، ص٢٠٨، م أبي طفيل، ح٢٧٨٠./ حديث رجاله ثقات إلا أبا حاتم، وله شواهد أخرى رجاله صحيح. أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (٨٠٧هـ)، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة١٩٩٤م، ج٥، ص٣٣٣، كتاب الجهاد، باب فيمن يسلم من الأسرى، ح٩٧٠٩.

(١٧٥) (بتصرف صغير) انظر: الغزالي، **المستصفى**، ص٧٣.

(١٧٦) ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج٢، ص٦٨ مادة: حصل.

(١٧٧) ابن منظور، **لسان العرب**، ج١١، ص١٥٥، مادة: حصل.

(١٧٨) ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج٣، ص٢٦٠ مادة: شرط.

(١٧٩) أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (٥٣٨هـ)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، دار الكتاب العربي– بيروت،

Published by Arab Journals Platform, 2023

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 19 [2023], Iss. 2, Art. 7

١٤٠٧هـ، (ط٣)، ج٤، ص٣٢٣.

(١٨٠) ابن منظور، **لسان العرب**، ج٧، ص٣٢٩، مادة: شرط.

(١٨١) القرافي، **الفروق= أنوار البروق في أنواء الفروق**، ج١، ص٦٠.

(١٨٢) الزركشي، **البحر المحيط في أصول الفقه**، ج٤، ص٤٣٧.

(١٨٣) محمد بن أحمد بن الهروي أبو منصور الأزهري (٣٧٠هـ)، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي– بيروت، ٢٠٠١م، (ط١)، ج١، ص٢٧١، باب: العين والشين مع الراء.

(١٨٤) ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج٢، ص٢٦٢ مادة: شرع.

(١٨٥) أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ)، **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية – دمشق بيروت، ١٤١٢هـ، (ط١)، ص٤٠٥، مادة: شرع.

(١٨٦) ابن قدامة، **روضة الناظر وجنة المناظر**، ج١، ص١٦٠.

(١٨٧) ابن رشد، **الضروري في أصول الفقه**، ص٥٥.

(١٨٨) التفتازاني، **شرح التلويح على التوضيح**، ج١، ص٤١١.

(١٨٩) أبو عبد الله الحسين بن علي الرجراجي (٨٩٩ هـ) **رفع النقاب عن تنقيح الشهاب**، تحقيق: أحمد بن محمد، مكتبة الرشد– الرياض، ١٩٩٤م، (ط١)، ج٢، ص٦٧٦.

(١٩٠) السرخسي، **أصول السرخسي**، ج١، ص٧٣–٧٥.

(١٩١) التفتازاني، **شرح التلويح على التوضيح**، ج١، ص٤١١ .

(١٩٢) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (٤٧٨هـ)، **التلخيص في أصول الفقه**، تحقيق: عبد الله جولم النبالي ورفيقه، دار البشائر الإسلامية – بيروت، ج١، ص٣٨٨.

(١٩٣) محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز ابن عابدين (١٢٥٢هـ)، **رد المحتار على الدر المختار**، دار الفكر–بيروت، ١٩٩٢م، (ط٢)، ج٦، ص٣٩١.

(١٩٤) محمد بن عبد الله أبو بكر ابن العربي المعافري (٥٤٣هـ)، **المحصول في أصول الفقه**، تحقيق: حسين علي اليدري ورفيقه، دار البيارق–عمان، ١٩٩٩م، (ط١)، ص٢٧.

(١٩٥) الآمدي، **الإحكام في أصول الأحكام**، ج١، ص١٤٤.

(١٩٦) محمد بن الحسين الحنبلي أبو يعلى(٤٥٨هـ)، **العدة في أصول الفقه**، تحقيق: أحمد بن علي، ١٩٩٠م، (ط٢) ج٢، ص٣٥٨.

(١٩٧) أبو زيد عبد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي الحنفي(٤٣٠هـ)، **تقويم الأدلة في أصول الفقه**، تحقيق: خليل محيي الدين الميس، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م، (ط١)، ص٤٣٩.

(١٩٨) المازري، **إيضاح المحصول من برهان الأصول**، ص٧٧.

(١٩٩) الزركشي، **البحر المحيط في أصول الفقه**، ج٢، ص١٢٧.

(٢٠٠) محفوظ بن أحمد أَبُو الخطاب الكلوذاني (٥١٠هـ)، **التمهيد في أصول الفقه**، تحقيق: مفيد محمد ورفيقه، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي–جامعة أم القرى، ١٩٨٥م، (ط١)، ج١، ص٢٩٩.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol19/iss2/7

s related to the acts from the Al-mustasfa book of al-Im?m Al-Ghaz?l? (505h) rooting and application ??????? ???????? ????????? ???????? ??? ?? ????

(٢٠١) السرخسي، **أصول السرخسي**، ج١، ص٧٤.

(٢٠٢) الغزالي، **المستصفى**، ص٧٤.

(٢٠٣) أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص (٣٧٠هـ)، **الفصول في الأصول**، وزارة الأوقاف الكويتية١٩٩٤م، (ط٢)، ج٢، ص١٥٩.

(٢٠٤) البقلاني، **التقريب والإرشاد (الصغير)**، ج٣، ص١٠٩٢.

(٢٠٥) الطوفي، **شرح مختصر الروضة**، ج١، ص٢٠٧.

(٢٠٦) البخاري، **صحيح البخاري**، ج٢، ص٢٠٤، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، ح ١٣٩٥.

(٢٠٧) السرخسي، **أصول السرخسي**، ج١، ص٧٦.

(٢٠٨) أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم النيسابوري(٢٦١هـ)، **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي– بيروت، ج٣، ص١٣٩٧، كتاب الجهاد والسير، باب كتاب النبي إلى الملوك يدعوهم إلى الله، ح١٧٧٤.

(٢٠٩) أبو يعلى، **العدة في أصول الفقه**، ج٢، ص٣٦٥-٣٦٦.

(٢١٠) الدبوسي، **تقويم الأدلة في أصول الفقه**، ص٤٣٩.

(٢١١) أبو إسحاق إبراهيم الشيرازي (٤٧٦ هـ) **التبصرة في أصول الفقه**، تحقيق: محمد حسن هيتو، دار الفكر– دمشق، ١٤٠٣هـ، (ط١)، ص٨٣.

(٢١٢) الطوفي، **شرح مختصر الروضة**، ج١، ص٢١٢.

(٢١٣) محمد طاهر ابن عاشور (١٣٩٣هـ)، **حاشية التوضيح والتصحيح لمشكلات كتاب التنقيح**، مطبعة النهضة نهج الجزيرة– تونس١٣٤١هـ، ط١، ج١، ص١٩٠.

(٢١٤) ابن عاشور، **حاشية التوضيح والتصحيح لمشكلات كتاب التنقيح**، ج١، ص١٨٨.

(٢١٥) الدبوسي، **تقويم الأدلة في أصول الفقه**، ص٤٣٩.

(٢١٦) أبو يعلى، **العدة في أصول الفقه**، ج٢، ص٣٦٥.

(٢١٧) الدبوسي، **تقويم الأدلة في أصول الفقه**، ص٤٣٩.

(٢١٨) الكلوذاني، **التمهيد في أصول الفقه**، ج١، ص٣١٥.

(٢١٩) عثمان بن علي بن فخر الدين الحنفي الزيلعي(٧٤٣هـ)، **تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشِّلْبِيِّ**، الحاشية: شهاب الدين أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس الشِّلْبِيُّ (١٠٢١هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية–بولاق القاهرة، ١٣١٣هـ، (ط١)، ج٣، ص٢٦٠.

(٢٢٠) عبد الملك بن عبد الله الجويني (٤٧٨هـ) **نهاية المطلب في دراية المذهب**، تحقيق: عبد العظيم محمود الدّيب، دار المنهاج، ٢٠٠٧م، (ط١)، ج١٧، ص٤٩٠.

(٢٢١) عبد الرحمن بن محمد بن سليمان شيخي زاده (١٠٧٨هـ)، **مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر**، دار إحياء التراث العربي، ج١، ص٦٥٢.

(٢٢٢) أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، **المجموع شرح المهذب**، دار الفكر، ج١٩، ص٣٤٣.

Published by Arab Journals Platform, 2023

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 19 [2023], Iss. 2, Art. 7

(٢٢٣) أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (٥٢٠هـ)، **البيان والتحصيل**، تحقيق: محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي بيرو – لبنان١٩٨٨م، (ط٢) ج١، ص١٢١.

(٢٢٤) ابن رشد، **البيان والتحصيل**، ج١، ص١٢٣.

(٢٢٥) عبد الكريم بن محمد الرافعي (٦٢٣هـ)، **العزيز شرح الوجيز**، تحقيق: علي محمد عوض، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ١٩٩٧م، (ط١)، ج١، ص٩٧.

(٢٢٦) علاء الدين أبو الحسن علي المَرْداوي (٨٨٥هـ)، **الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف**، دار إحياء التراث العربي، (ط٢)، ج٨، ص٣٥٠.

(٢٢٧) ابن رشد، **البيان والتحصيل**، ج١، ص١٢١.

(٢٢٨) محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (٤٨٣هـ)، **المبسوط**، دار المعرفة– بيروت، ١٩٩٣م، ج٣، ص٢٠٩.

References:

- Aḥmad ibn Fāris ibn Zakarīyā' al-Qazwīnī (395h), **Mu'jam Maqāyīs al-lughah**, taḥqīq: 'Abd al-Salām Muḥammad Hārūn, Dār al-Fikr 1979m, j5, ṣ108, māddat: q'd
- Muḥammad ibn Mukarram ibn 'alá Jamāl al-Dīn Ibn manẓūr (711h), **Lisān al-'Arab**, Dār Ṣādir – Bayrūt 1414h, (ṭ3), j3, ṣ361, māddat: q'd
- Shihāb al-Dīn Aḥmad ibn Idrīs ibn 'Abd al-Raḥmān al-Qarāfī (684h), **alfrwq= Anwār al-burūq fī anwā' al-Furūq**, 'Ālam al-Kutub, j2, ṣ131
- 'Alī ibn Muḥammad ibn 'Alī al-Sharīf al-Jurjānī (816h), **Kitāb alt'ryfāt**, taḥqīq: Jamā'at min al-'ulamā' bi-ishrāf al-Nāshir, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah Bayrūt – Lubnān 1983m, (Ṭ1), ṣ171
- Ibn Fāris, **Mu'jam Maqāyīs al-lughah**, j1, ṣ118, māddat: aṣl
- Aḥmad ibn Muḥammad ibn 'Alī al-Fayyūmī (770h), **al-Miṣbāḥ al-munīr fī Gharīb sharḥ al-kabīr**, al-Maktabah al-'Ilmīyah – Bayrūt, (Ṭ1), j1, ṣ16, māddat: ' Ṣ L
- Badr al-Dīn Muḥammad ibn 'Abd Allāh al-Zarkashī (794h), **Tashnīf al-masāmi' bi-jam' al-jawāmi'**, taḥqīq: 'Abd al-'Azīz wrfyqh, Maktabat Qurṭubah lil-Baḥth al-'Ilmī wa-Iḥyā' al-Turāth-Tawzī' al-Maktabah al-Makkīyah 1998M, (Ṭ1), j1, ṣ27
- Muṣṭafá Sa'īd al-Khinn, **Athar al-Ikhtilāf fī al-qawā'id al-uṣūlīyah fī ikhtilāf al-fuqahā'**, Mu'assasat alrsālt-Bayrūt 1982m, (ṭ3), ṣ117
- Muḥammad Sharīf Muṣṭafá, **al-qawā'id al-uṣūlīyah wa-ṭuruq istinbāṭ al-aḥkām minhā**, Majallat al-Jāmi'ah al-Islāmīyah – Silsilat al-Dirāsāt al-Islāmīyah, al-mujallad al-tāsi' 'ashar, al-'adad al-Awwal, 2011M, ṣ281
- Shihāb al-Dīn Aḥmad ibn Idrīs ibn 'Abd al-Raḥmān al-Qarāfī (684h), **sharḥ Tanqīḥ al-Fuṣūl**, taḥqīq: Ṭāhā 'Abd al-Ra'ūf Sa'd, Sharikat al-Ṭibā'ah al-fannīyah al-Muttaḥidah 1973m, (Ṭ1), ṣ28
- Sulaymān ibn 'Abd al-Qawī ibn al-Karīm Najm al-Dīn al-Ṭūfī (716h), **sharḥ Mukhtaṣar al-Rawḍah**, taḥqīq: 'Abd Allāh ibn 'Abd al-Muḥsin al-Turkī, Mu'assasat al-Risālah 1987m, (Ṭ1), j1, ṣ121

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol19/iss2/7

s related to the acts from the Al-mustasfa book of al-Im?m Al-Ghaz?l? (505h) rooting and application ??????? ???????? ????????? ???????? ??? ?? ????

- ‘Abd al-Raḥīm ibn al-Ḥasan ibn ‘Alī alshāf‘ī al-Isnawī (772h), **nihāyat al-sūl sharḥ Minhāj al-wuṣūl**, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah-byrwt-lbnān 1999M, (Ṭ1), ṣ16
- al-Ṭūfī, **sharḥ Mukhtaṣar al-Rawḍah**, j1, ṣ121
- Ibn Fāris, **Mu‘jam Maqāyīs al-lughah**, j4, ṣ422, māddat: fq’
- Abū ‘Abd Allāh Badr al-Dīn Muḥammad al-Zarkashī (794h) **al-Baḥr al-muḥīṭ fī uṣūl al-fiqh**, Dār alktby1994m, (Ṭ1), j1, ṣ32
- ‘Abd al-‘Azīz ibn Aḥmad ibn Muḥammad ‘Alā’ al-Dīn al-Bukhārī al-Ḥanafī (730h), **Kashf al-asrār sharḥ uṣūl al-Bazdawī**, Dār al-Kitāb al-Islāmī, j1, ṣ5
- Taqī al-Dīn Abū al-Ḥasan ‘Alī al-Subkī (756h) wa-waladihi Tāj al-Dīn Abū Naṣr ‘Abd al-Wahhāb (771h), **al-Ibhāj fī sharḥ al-Minhāj**, (Minhāj al-wuṣūl ilá ‘ilm al-uṣūl lil-Qāḍī al-Bayḍāwī al-mutawaffá Sinnah 685h), Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah – Bayrūt 1995m, j1, ṣ28
- Muḥammad ibn Aḥmad al-Muqrī (758h), al-qawā‘id, taḥqīq: Aḥmad ibn ‘Abd Allāh, ṣ212
- al-Jurjānī, **Kitāb alt‘ryfāt**, ṣ92
- Ibn manẓūr, **Lisān al-‘Arab**, j7, ṣ340, māddat: ḍabṭ
- Tāj al-Dīn ‘Abd al-Wahhāb ibn Taqī al-Dīn al-Subkī (771h), **al-Ashbāh wa-al-naẓā’ir**, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah 1991m, (Ṭ1), j2, ṣ304
- al-Qarāfī, **alfrwq= Anwār al-burūq fī anwā’ al-Furūq**, j1, ṣ132
- (23)Ya‘qūb ibn ‘Abd al-Wahhāb al-Bāḥusayn, **al-qawā‘id al-fiqhīyah**, Maktabat al-Rushd – alryāḍ1998m, (Ṭ1), ṣ66
- Aḥmad ibn Muḥammad Makkī al-Ḥamawī (1098h), **ghmz ‘Uyūn al-Baṣā’ir fī sharḥ al-Ashbāh wa-al-naẓā’ir**, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah 1985m, (Ṭ1), j2, ṣ5
- ‘Abd al-Raḥīm ibn al-Ḥasan ibn ‘Alī al-Isnawī (772h), **al-Tamhīd fī takhrīj al-furū‘ ‘alá al-uṣūl**, taḥqīq: Muḥammad Ḥasan Hītū, Mu’assasat al-Risālah – byrwt1400h, (Ṭ1), ṣ111
- al-Zarkashī, **al-Baḥr al-muḥīṭ fī uṣūl al-fiqh**, j2, ṣ108
- Ibn manẓūr, **Lisān al-‘Arab**, j12, ṣ140, māddat: ḥukm
- Ibn Fāris, **Mu‘jam Maqāyīs al-lughah**, j2, ṣ91, māddat: ḥukm
- Sa‘d al-Dīn Mas‘ūd ibn ‘Umar al-Taftāzānī (793h), **sharḥ al-Talwīḥ ‘alá al-Tawḍīḥ**, Maktabat ṣbyḥ-bi-Miṣr, j2, ṣ299
- Ibn Fāris, **Mu‘jam Maqāyīs al-lughah**, j2, ṣ36, māddat: ḥadatha
- Abī Zur‘ah Aḥmad ibn ‘Abd al-Raḥīm Ibn al-‘Irāqī (826h), **al-Ghayth al-hāmi‘ sharḥ jam‘ al-jawāmi‘**, taḥqīq: Muḥammad Tāmir Ḥijāzī, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah 2004m, (Ṭ1), ṣ808
- Ibn Fāris, **Mu‘jam Maqāyīs al-lughah**, j5, ṣ179, māddat: kasb
- al-Zarkashī, **Tashnīf al-masāmi‘ bi-jam‘ al-jawāmi‘**, j4, ṣ964
- Muḥammad ibn Muḥammad ibn ‘Abd al-Razzāq alzzaby (1205h), **Tāj al- ‘arūs min Jawāhir al-Qāmūs**, taḥqīq: majmū‘ah min al-muḥaqqiqīn, Dār al-Hidāyah, j33, ṣ127, māddat: ‘ilm
- Abū Ḥāmid Muḥammad ibn Muḥammad al-Ṭūsī al-Ghazālī (505h), **al-Mustaṣfá, taḥqīq**: Muḥammad ‘Abd al-Salām ‘Abd al-Shāfī, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah 1993, (Ṭ1), ṣ69

Published by Arab Journals Platform, 2023

- Ibn Fāris, **Mu‘jam Maqāyīs al-lughah**, j3, ṣ431, māddat: ṭw‘
- Muwaffaq al-Dīn ‘Abd Allāh ibn Aḥmad ibn Muḥammad Ibn Qudāmah al-Maqdisī (620h), **Rawḍat al-nāẓir wa-jannat al-munāẓir**, Mu’assasat al-Rayyān lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘ 2002M, (ṭ2), j2, ṣ606
- Fakhr al-Dīn Abū ‘Abd Allāh Muḥammad al-Rāzī (606h), **al-Maḥṣūl**, taḥqīq: Ṭāhā Jābir Fayyāḍ al-‘Alwānī, Mu’assasat al-Risālah 1997m, (ṭ3), j2, ṣ51
- al-Ghazālī, **al-Mustaṣfá**, ṣ69
- (bi-taṣarruf Kabīr) anẓura: al-Ghazālī, **al-Mustaṣfá**, ṣ69
- alzzabydy, **Tāj al-‘arūs min Jawāhir al-Qāmūs**, j24, ṣ332, māddat: klf
- al-Ṭūfī, **sharḥ Mukhtaṣar al-Rawḍah**, j1, ṣ179
- al-Zarkashī, **al-Baḥr al-muḥīṭ fī uṣūl al-fiqh**, j1, ṣ368
- alzzabydy, **Tāj al-‘arūs min Jawāhir al-Qāmūs**, j24, ṣ332, māddat: Ṭawq
- Ibn manẓūr, **Lisān al-‘Arab**, j10, ṣ232, māddat: Ṭawq
- Muḥammad ibn Maḥmūd ibn Aḥmad al-Bābartī (786h), **al-Rudūd wa-al-nuqūd sharḥ Mukhtaṣar Ibn al-Ḥājib**, taḥqīq: Ḍayf Allāh ibn Ṣāliḥ wrfyqh, Maktabat al-Rushd nāshrwn2005h, (Ṭ1), j1, ṣ338
- al-Qarāfī, **alfrwq= Anwār al-burūq fī anwā’ al-Furūq**, j1, ṣ178
- al-Rāzī, **al-Maḥṣūl**, j5, ṣ173
- al-Zarkashī, **al-Baḥr al-muḥīṭ fī uṣūl al-fiqh**, j2, ṣ110
- al-Isnawī, **nihāyat al-sūl sharḥ Minhāj al-wuṣūl**, ṣ69
- al-Zarkashī, **al-Baḥr al-muḥīṭ fī uṣūl al-fiqh**, j2, ṣ110
- Muḥammad ibn ‘Alī ibn Muḥammad ibn ‘Abd Allāh al-Shawkānī (1250h), **Irshād al-fuḥūl ilá taḥqīq al-Ḥaqq min ‘ilm al-Uṣūl**, taḥqīq: Aḥmad ‘Izzū, Dār al-Kitāb al‘rby1999m, (Ṭ1), j1, ṣ33
- al-Zarkashī, **al-Baḥr al-muḥīṭ fī uṣūl al-fiqh**, j2, ṣ111
- al-Rāzī, **al-Maḥṣūl**, j2, ṣ215
- al-Zarkashī, **al-Baḥr al-muḥīṭ fī uṣūl al-fiqh**, j2, ṣ111
- ‘Alī ibn Ismā‘īl ibn Isḥāq ibn Sālim Abū al-Ḥasan al-Ash‘arī (324h), **al-Ibānah ‘an uṣūl al-diyānah**, taḥqīq: fwqyh Ḥusayn Maḥmūd, Dār al-Anṣār – al-Qāhirah 1397h, (Ṭ1), ṣ195
- al-Zarkashī, **al-Baḥr al-muḥīṭ fī uṣūl al-fiqh**, j2, ṣ111
- Abū al-Walīd Muḥammad ibn Aḥmad ibn Rushd al-Qurṭubī al-Ḥafīd (595h), **al-ḍarūrī fī uṣūl al-fiqh**, taḥqīq: Jamāl al-Dīn al-‘Alawī, Dār al-Gharb al-Islām byrwt1994m, (Ṭ1), ṣ54
- Ibn Qudāmah, **Rawḍat al-nāẓir wa-jannat al-munāẓir**, j1, ṣ166
- Muḥammad Amīn ibn Maḥmūd Amīr bādshāh al-Bukhārī (972 H), T**aysīr al-Taḥrīr**, Muṣṭafá al-Bābī alḥlabī-mṣr1932m, j2, ṣ137
- Abū al-Ḥusayn Muḥammad ibn ‘Alī al-Ṭayyib albaṣry al-Mu‘tazilī (436h), **al-mu‘tamad fī uṣūl al-fiqh**, taḥqīq: Khalīl al-Mays, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah – Bayrūt 1403h, (Ṭ1), j2, ṣ153

s related to the acts from the Al-mustasfa book of al-Im?m Al-Ghaz?l? (505h) rooting and application ??????? ???????? ????????? ???????? ??? ?? ????

- al-Ghazālī, **al-Mustaṣfá**, ṣ70
- ʻAlī ibn Muḥammad Abū al-Ḥasan al-Āmidī (631), **al-Iḥkām fī uṣūl al-aḥkām**, taḥqīq: ʻAbd al-Razzāq ʻAfīfī, al-Maktab al-Islāmī, Bayrūt-Lubnān, j1, ṣ134
- al-Taftāzānī, **sharḥ al-Talwīḥ ʻalá al-Tawḍīḥ**, j1, ṣ380
- Amīr bādshāh, **Taysīr al-Taḥrīr**, j2, ṣ137
- al-Āmidī, **al-Iḥkām fī uṣūl al-aḥkām**, j1, ṣ135
- al-Rāzī, **al-Maḥṣūl**, j2, ṣ224
- al-Zarkashī, **al-Baḥr al-muḥīṭ fī uṣūl al-fiqh**, j2, ṣ111
- al-Rāzī, **al-Maḥṣūl**, j2, ṣ224
- ʻAlā' al-Dīn, **Kashf al-asrār sharḥ uṣūl al-Bazdawī**, j1, ṣ191
- al-Taftāzānī, **sharḥ al-Talwīḥ ʻalá al-Tawḍīḥ**, j1, ṣ378
- Abū al-Ḥusayn, **al-muʻtamad fī uṣūl al-fiqh**, j2, ṣ153
- al-Āmidī, **al-Iḥkām fī uṣūl al-aḥkām,** j1, ṣ135
- Ḥasan ibn Muḥammad ibn Maḥmūd al-ʻAṭṭār (1250h), **Ḥāshiyat al-ʻAṭṭār ʻalá sharḥ al-Jalāl al-maḥallī ʻalá jamʻ al-jawāmiʻ**, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, j1, ṣ273
- al-Āmidī, **al-Iḥkām fī uṣūl al-aḥkām**, j1, ṣ136
- Ibn Qudāmah, **Rawḍat al-nāẓir wa-jannat al-munāẓir**, j1, ṣ172
- Shihāb al-Dīn Aḥmad ibn Idrīs al-Qarāfī (684h), **Nafāʼis al-uṣūl fī sharḥ al-Maḥṣūl,** taḥqīq: ʻĀdil Aḥmad wrfyqh, Maktabat Nizār Muṣṭafá albāz1995m, (Ṭ1), j4, ṣ1558
- al-Āmidī, **al-Iḥkām fī uṣūl al-aḥkām**, j1, ṣ138
- Ṣafī al-Dīn Muḥammad ibn ʻAbd al-Raḥīm al-Urmawī al-Hindī (715h), **nihāyat al-wuṣūl fī dirāyat al-uṣūl**, taḥqīq: Ṣāliḥ ibn Sulaymān, al-Maktabah al-Tijārīyah bi-Makkah 1996m, (Ṭ1), j3, ṣ1074
- al-Ghazālī, **al-Mustaṣfá**, ṣ45
- Jalāl al-Dīn Muḥammad ibn Aḥmad al-maḥallī (864h) wa-Jalāl al-Dīn ʻAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr al-Suyūṭī (911h), **tafsīr al-Jalālayn**, Dār al-ḥadīth – al-Qāhirah, (Ṭ1), ṣ549
- Muḥammad Mutawallī al-Shaʻrāwī (1418h), **tafsīr alshʻrāwy-ālkhwāṭr**, Maṭābiʻ akhbārālywm, j19, Ṣ 12060
- Abū ʻAbd Allāh Muḥammad ibn ʻUmar ibn al-Ḥasan al-Taymī al-Rāzī (606h), **Mafātīḥ al-ghayb = al-tafsīr al-kabīr**, Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʻArabī – byrwt1420h, (ṭ3), j11, ṣ237
- Abū ʻAbd Allāh Muḥammad ibn ʻAbd Allāh ibn Muḥammad al-Ḥākim (405h), **al-Mustadrak ʻalá al-ṣaḥīḥayn**, taḥqīq: Muṣṭafá ʻAbd al-Qādir ʻAṭā, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah – byrwt1990m, (Ṭ1), j2, ṣ204, K al-nikāḥ, b6, ḥ2761. / Ḥadīth Ṣaḥīḥ, Ibn al-Mulaqqin Sirāj al-Dīn Abū Ḥafṣ ʻUmar (804h), **al-Badr al-munīr fī takhrīj al-aḥādīth wa-al-āthār al-wāqiʻah fī al-sharḥ al-kabīr**, taḥqīq: Muṣṭafá Abū al-Ghayṭ, Dār al-Hijrah lil-Nashr wa-al-Tawzīʻ – alryāḍ2004m, (Ṭ1), j7, ṣ481, K al-nikāḥ, b fī Khaṣā'iṣ Rasūl Allāh, ḥ43

Published by Arab Journals Platform, 2023

- Abū al-Maḥāsin ʻAbd al-Wāḥid ibn Ismāʻīl alrwyāny (502h), **Baḥr al-madhhab**, taḥqīq: Ṭāriq Fatḥī al-Sayyid, Dār al-Kutub alʻlmyt2009, (Ṭ1), j9, ṣ540
- (bi-taṣarruf Kabīr) anẓura: al-Ghazālī, **al-Mustaṣfá**, ṣ71
- Ibn Fāris, **Muʻjam Maqāyīs al-lughah**, j1, ṣ345, māddat: Turk
- Ibn manẓūr, **Lisān al-ʻArab**, j10, ṣ405, māddat: Turk
- Abū ʻAbd Allāh Shams al-Dīn Muḥammad Ibn Amīr Ḥājj (879h), **al-taqrīr wa-al-Taḥbīr**, Dār al-Kutub alʻlmyt1983m,) ṭ2 (, j2, ṣ145
- al-Subkī, **al-Ashbāh wa-al-naẓā'ir**, j2, ṣ158
- Ibn manẓūr**, Lisān al-ʻArab**, j3, ṣ263 māddat: ḍdd
- Ibn Fāris, **Muʻjam Maqāyīs al-lughah**, j3, ṣ360 māddat: ḍdd
- al-Jurjānī, **Kitāb altʻryfāt**, ṣ137, Bāb: al-ḍād
- al-Ghazālī, **al-Mustaṣfá**, ṣ71
- Ibn Rushd**, al-ḍarūrī fī uṣūl al-fiqh**, ṣ56
- Ibn Rushd**, al-ḍarūrī fī uṣūl al-fiqh**, ṣ56
- al-Āmidī, **al-Iḥkām fī uṣūl al-aḥkām**, j1, ṣ135
- Ibn Rashīq, **Lubāb al-Maḥṣūl fī ʻilm al-uṣūl**, j1, ṣ253
- al-Ghazālī, **al-Mustaṣfá**, ṣ71
- Abū ʻAbd Allāh Muḥammad ibn ʻAlī ibn ʻUmar al-Māzarī (536h), **Īḍāḥ al-Maḥṣūl min Burhān al-uṣūl**, taḥqīq: ʻAmmār al-Ṭālibī, Dār al-Gharb al-Islāmī, (Ṭ1), ṣ227
- Abū Zakarīyā Muḥyī al-Dīn Yaḥyá ibn Sharaf al-Nawawī (676h), **Riyāḍ al-ṣāliḥīn**, taḥqīq: Shuʻayb al-Arnaʼūṭ, Muʼassasat al-Risālah, Bayrūt, Lubnān 1998M, (ṭ3), ṣ33
- al-Nawawī**, Riyāḍ al-ṣāliḥīn**, ṣ33
- (bi-taṣarruf Kabīr) anẓura: al-Ghazālī, **al-Mustaṣfá**, ṣ72
- alzzabydy**, Tāj al-ʻarūs min Jawāhir al-Qāmūs**, j39, ṣ317, māddat: qḍy
- Muḥammad ibn ʻAlī Ibn al-Qāḍī al-Tahānawī (1158h), **Mawsūʻat Kashshāf iṣṭilāḥāt al-Funūn wa-al-ʻUlūm**, taḥqīq: ʻAlī Daḥrūj, nāql al-naṣṣ al-Fārisī ilá al-ʻArabīyah: ʻAbd Allāh al-Khālidī, al-tarjamah al-ajnabīyah: Jūrj zynāny, Maktabat Lubnān nāshrwn-Bayrūt 1996m, (Ṭ1), j2, ṣ1405
- Muḥammad ibn Aḥmad ibn Abī Sahl Shams al-aʼimmah al-Sarakhsī (483h), **uṣūl al-Sarakhsī**, Dār al-Maʻrifah – Bayrūt, j1, ṣ248
- ʻAbd al-Karīm ibn ʻAlī ibn Muḥammad al-Namlah**, Itḥāf dhawī al-Baṣāʼir bi-sharḥ Rawḍat al-nāẓir**, Maktabat al-Rushd nāshrwn-al-Riyāḍ 2013m, (ṭ7), j1, ṣ533
- Maḥmūd ibn ʻAbd al-Raḥmān al-Aṣfahānī (749h), **bayān al-Mukhtaṣar sharḥ Mukhtaṣar Ibn al-Ḥājib**, taḥqīq: Muḥammad Maẓhar Baqqā, Dār al-madanī al-Saʻūdīyah 1986m, (Ṭ1), j1, ṣ429

s related to the acts from the Al-mustasfa book of al-Im?m Al-Ghaz?l? (505h) rooting and application ??????? ???????? ????????? ???????? ??? ?? ????

- Zayn al-Dīn ibn Ibrāhīm Ibn Nujaym (970h), **al-Ashbāh wa-al-naẓā'ir 'alá madhhab Abī Ḥanīfah al-Nu'mān**, waḍ' ḥawāshīhi wa-kharraja aḥādīthahu: Zakarīyā 'Umayrāt, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah, Bayrūt – Lubnān 1999M, (Ṭ1), ṣ25
- Ibrāhīm ibn Mūsá ibn Muḥammad al-Lakhmī al-Shāṭibī (790h), **al-Muwāfaqāt**, taḥqīq: Abū 'Ubaydah Mashhūr ibn Ḥasan Āl Salmān, Dār Ibn 'Affān 1997m, (Ṭ1), j1, ṣ175
- Muḥammad ibn Bahādur ibn 'Abd Allāh al-Zarkashī (794h) **al-manthūr fī al-qawā'id al-fiqhīyah**, Wizārat al-Awqāf alkwytyt1985m, (ṭ2), j1, ṣ284
- Abū al-Wafā' 'Alī ibn Muḥammad Ibn 'Aqīl (513h), **al-Wāḍiḥ fī uṣūl al-fiqh**, taḥqīq: 'Abd Allāh ibn al-Turkī, Mu'assasat al-Risālah lil-Ṭibā'ah wa-al-Nashr byrwt1999m, (Ṭ1), j3, ṣ154
- Abū Hāshim: huwa Abū 'Alī Muḥammad ibn 'Abd al-Wahhāb al-Baṣrī, wa-huwa min shuyūkh al-Mu'tazilah, Wuld fī sanat 235h, wa-man mṣnnfāth al-asmā' wa-al-ṣifāt, wa-al-tafsīr al-kabīr, tuwuffiya fī al-Sunnah 303h bi-al-Baṣrah. Shams al-Dīn Muḥammad ibn Aḥmad ibn 'Uthmān al-Dhahabī (748h), **Siyar A'lām al-nubalā'**, Dār al-ḥadīth – alqāhrt2006m, j11, ṣ113
- al-Āmidī, **al-Iḥkām fī uṣūl al-aḥkām**, j1, ṣ147
- al-Qarāfī, **sharḥ Tanqīḥ al-Fuṣūl**, ṣ171
- Muḥammad al-Amīn ibn Muḥammad al-Mukhtār al-Shinqīṭī (1393h), **Mudhakkirah fī uṣūl al-fiqh,** Maktabat al-'Ulūm wa-al-Ḥikam, al-Madīnah almnwrt2001m, (ṭ5), ṣ46
- al-Subkī, **Ṭabaqāt al-Shāfi'īyah al-Kubrá**, j1, ṣ100
- Muḥammad ibn Ismā'īl Abū Allāh al-Bukhārī (256h), **Ṣaḥīḥ al-Bukhārī**, taḥqīq: Muḥammad Zuhayr ibn Nāṣir al-Nāṣir, Dār Ṭawq al-najāh 1422h, (Ṭ1), j1, ṣ11, Kitāb al-īmān, Bāb al-Muslim min Sullam al-Muslimūn Min lsānh wydh, ḥ10
- al-Shinqīṭī, **Mudhakkirah fī uṣūl al-fiqh**, ṣ47
- 'Abd al-Malik ibn Ayyūb Ibn Hishām al-Ḥimyarī al-Ma'āfirī (213h), **al-sīrah al-Nabawīyah li-Ibn Hishām**, taḥqīq: Ṭāhā 'Abd al-Ra'ūf Sa'd, Sharikat al-Ṭibā'ah al-fannīyah al-Muttaḥidah, j2, ṣ1
- anẓura: al-Shinqīṭī, **Mudhakkirah fī uṣūl al-fiqh**, ṣ47
- al-Ṭūfī, **sharḥ Mukhtaṣar al-Rawḍah**, j1, ṣ245
- al-Hamadhānī, **sharḥ uṣūl al-khamsah**, ṣ638
- al-Zarkashī, **al-Baḥr al-muḥīṭ fī uṣūl al-fiqh**, j3, ṣ375
- Ḥamad ibn Jarīr ibn Yazīd ibn Kathīr al-Ṭabarī (310h), **tafsīr alṭbry=jām' al-Bayān fī Ta'wīl al-Qur'ān**, taḥqīq: Aḥmad Muḥammad Shākir, Mu'assasat al-Risālah 2000M, (Ṭ1), j10, ṣ496
- Majd al-Dīn Abū Ṭāhir Muḥammad ibn Ya'qūb alfyrwz'ābādá (817h), **Tanwīr al-miqbās min tafsīr Ibn 'Abbās**, Dār al-Kutub al-'Ilmīyah – Lubnān, ṣ99
- al-Ṭabarī, **tafsīr alṭbry=jām' al-Bayān fī Ta'wīl al-Qur'ān**, j17, ṣ442-443
- al-Ṭūfī, **sharḥ Mukhtaṣar al-Rawḍah**, j1, ṣ245

Published by Arab Journals Platform, 2023

- al-Zarkashī**, al-Baḥr al-muḥīṭ fī uṣūl al-fiqh**, j3, ṣ375
- Aḥmad ibn ʻAlī al-Manjūr (995 H), **sharḥ al-manhaj al-Muntakhab ilá Qawāʻid al-madhhab**, taḥqīq: Muḥammad al-Shaykh Muḥammad al-Amīn, Dār ʻAbd Allāh al-Shinqīṭī, j1, ṣ228
- (bi-taṣarruf Ṣaghīr) anẓura: al-Ghazālī, **al-Mustaṣfá**, ṣ72
- Ibn Fāris, **Muʻjam Maqāyīs al-lughah**, j4, ṣ511, māddat: fiʻl
- Abū Bakr Muḥammad ibn al-sirrī ibn Sahl Ibn al-Sarrāj (316h), **al-uṣūl fī al-naḥw**, taḥqīq: ʻAbd al-Ḥusayn al-Fatlī, al-Nāshir: Mu'assasat al-Risālah, Lubnān – Bayrūt, j1, ṣ36
- Muḥammad ibn ʻAbd al-Ḥamīd al-Samarqandī ʻAlā' al-Dīn al'smndy (552h), **Badhl al-naẓar fī al-uṣūl**, taḥqīq: Muḥammad Zakī ʻAbd al-Barr, Maktabat al-Turāth – al-Qāhirah 1992m, (Ṭ1), ṣ38
- Ibn Fāris, **Muʻjam Maqāyīs al-lughah**, j5, ṣ172, māddat: Karh
- Ibn manẓūr, **Lisān al-ʻArab**, j13, ṣ534, māddat: Karh
- al-Subkī wa-waladihi Tāj al-Dīn Abū Naṣr ʻAbd al-Wahhāb, **al-Ibhāj fī sharḥ al-Minhāj**, j1, ṣ162
- al-Subkī, **al-Ashbāh wa-al-naẓā'ir**, j2, ṣ11
- al-Rāzī, **al-Maḥṣūl**, j2, ṣ267
- al-Subkī wa-waladihi Tāj al-Dīn Abū Naṣr ʻAbd al-Wahhāb, **al-Ibhāj fī sharḥ al-Minhāj**, j1, ṣ162
- al-Subkī, **al-Ashbāh wa-al-naẓā'ir**, j2, ṣ11
- Muḥammad ibn al-Ṭayyib ibn Muḥammad ibn Jaʻfar Abū Bakr albqlāny (403h), **al-Taqrīb wa-al-Irshād (al-Ṣaghīr)**, taḥqīq: ʻAbdal-Ḥamīd, Mu'assasat al-Risālah 1998M, ṭ2, j1, ṣ252
- ʻAbd Allāh ibn Ibrāhīm al-ʻAlawī al-Shinqīṭī (1233h), **Nashr al-bunūd ʻalá Marāqī al-Saʻūd**, al-Lajnah al-mushtarakah li-Nashr al-Turāth al'slāmy-al-Maghribīyah, j1, ṣ32
- ʻbdāljbār ibn Aḥmad al-Asadī Abādī al-Hamadhānī Qāḍī al-Quḍāh (415h), **al-Mughnī**, taḥqīq: Muḥammad ʻAlī al-Najjār wrfyqh, j11, ṣ394-528
- al-Shinqīṭī, **Nashr al-bunūd ʻalá Marāqī al-Saʻūd**, j1, ṣ32
- Ibn Amīr Ḥājj, al-taqrīr wa-al-Taḥbīr, j2, ṣ206
- al-Qarāfī, **Nafā'is al-uṣūl fī sharḥ al-Maḥṣūl**, j4, ṣ1633
- al-Ghazālī, **al-Mustaṣfá**, ṣ72
- Ibn Qudāmah, **Rawḍat al-nāẓir wa-jannat al-munāẓir**, j1, ṣ158
- al-Ṭūfī, **sharḥ Mukhtaṣar al-Rawḍah**, j1, ṣ197
- al-Hamadhānī, **al-Mughnī**, j11, ṣ295
- al-Subkī, wa-waladihi Tāj al-Dīn ʻAbd al-Wahhāb, **al-Ibhāj fī sharḥ al-Minhāj**, j1, ṣ162
- al-Ṭūfī, **sharḥ Mukhtaṣar al-Rawḍah**, j1, ṣ200-199
- al-Zarkashī, **al-Baḥr al-muḥīṭ fī uṣūl al-fiqh**, j2, ṣ78
- al-Hamadhānī, **al-Mughnī**, j11, ṣ165-166
- albqlāny, **al-Taqrīb wa-al-Irshād (al-Ṣaghīr)**, j1, ṣ253

s related to the acts from the Al-mustasfa book of al-Im?m Al-Ghaz?l? (505h) rooting and application ??????? ???????? ????????? ???????? ??? ?? ????

- al-Ghazālī, **al-Mustaṣfá**, ṣ72
- ʻAlā’ al-Dīn, **Kashf al-asrār sharḥ uṣūl al-Bazdawī**, j4, ṣ389
- al-Ṭūfī, **sharḥ Mukhtaṣar al-Rawḍah**, j1, ṣ196
- al-Ḥākim, **al-Mustadrak ʻalá al-ṣaḥīḥayn**, j2, 389, Kitāb al-tafsīr, Bāb tafsīr Sūrat al-naḥl, ḥ3362 / Ḥadīth isnādih Ṣaḥīḥ, anẓura: Aḥmad ibn ʻAlī ibn Muḥammad ibn Ḥajar al-ʻAsqalānī (852h), **al-dirāyah fī takhrīj aḥādīth al-Hidāyah**, taḥqīq: ʻAbd Allāh Hāshim al-madanī, Dār al-Maʻrifah – Bayrūt, j2, ṣ197, Kitāb al-hibah, Bāb al-Ikrāh, ḥ879
- al-Ṭūfī, **sharḥ Mukhtaṣar al-Rawḍah**, j1, ṣ196
- al-Hamadhānī, **al-Mughnī**, j11, ṣ393
- al-Ṭūfī, **sharḥ Mukhtaṣar al-Rawḍah**, j1, ṣ197
- al-Ṭūfī, **sharḥ Mukhtaṣar al-Rawḍah**, j1, ṣ196
- albqlāny, **al-Taqrīb wa-al-Irshād (al-Ṣaghīr)**, j1, ṣ252
- ʻAbd al-Malik ibn ʻAbd Allāh ibn Yūsuf ibn Muḥammad al-Juwaynī (478h), **al-burhān fī uṣūl al-fiqh**, taḥqīq: Ṣalāḥ ibn Muḥammad, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah Bayrūt – Lubnān 1997m, (Ṭ1), j1, ṣ17
- al-Ghazālī, **al-Mustaṣfá**, ṣ49
- ʻAlā’ al-Dīn Abū Bakr ibn Masʻūd ibn Aḥmad al-Kāsānī (587h), **Badā’iʻ al-ṣanā’iʻ fī tartīb al-sharā’iʻ**, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah 1986m, (ṭ2), j7, ṣ176
- Shams al-Dīn Muḥammad ibn Abī al-ʻAbbās al-Ramlī (1004h), **nihāyat al-muḥtāj ilá sharḥ al-Minhāj**, Dār al-Fikr, Bayrūt 1984m, Ṭ akhīrah, j6, ṣ446
- ʻAlī ibn Ismāʻīl al-Abyārī (616h) **al-taḥqīq wa-al-bayān fī sharḥ al-burhān fī uṣūl al-fiqh**, taḥqīq: ʻAlī Ibn ʻAbd al-Raḥmān Bassām al-Jazā’irī, Dār al-Ḍiyā’ – al-Kuwayt 2013m, (Ṭ1), j1, ṣ360
- Ibn Qudāmah, **Rawḍat al-nāẓir wa-jannat al-munāẓir**, j1, ṣ159
- al-Bukhārī, **Ṣaḥīḥ al-Bukhārī**, j4, ṣ60, Kitāb al-jihād wa-al-siyar, Bāb al-asārá fī al-Salāsil, ḥ3010
- Aḥmad ibn ʻAlī al-ʻAsqalānī Ibn Ḥajar (773h), **Fatḥ al-Bārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī**, taḥqīq: Muḥibb al-Dīn al-Khaṭīb, Dār almʻrft-byrwt1379h, j6, ṣ145
- Abū Bakr Aḥmad ibn ʻAmr ibn ʻAbd al-Khāliq al-Bazzār (292h), **Musnad al-Bazzār**, taḥqīq: Maḥfūẓ al-Raḥmān Zayn Allāh wrfyqh, Maktabat al-ʻUlūm wālḥkm-ālmdynh al-Munawwarah 2009M, (Ṭ1), j7, ṣ208, M Abī Ṭufayl, ḥ2780. / Ḥadīth rijālihi thiqāt illā Abā Ḥātim, walidihi shawāhid ukhrá rijālihi Ṣaḥīḥ. Abū al-Ḥasan Nūr al-Dīn ʻAlī ibn Abī Bakr ibn Sulaymān al-Haythamī (807h), **Majmaʻ al-zawā’id wa-manbaʻ al-Fawā’id**, taḥqīq: Ḥusām al-Dīn al-Qudsī, Maktabat al-Qudsī, alqāhrt1994m, j5, ṣ333, Kitāb al-jihād, Bāb fīman Yaslam min al-Asrá, ḥ9709
- (bi-taṣarruf Ṣaghīr) anẓura: al-Ghazālī, **al-Mustaṣfá**, ṣ73
- Ibn Fāris, **Muʻjam Maqāyīs al-lughah**, j2, ṣ68 māddat: ḥaṣala

Published by Arab Journals Platform, 2023

- Ibn manẓūr, **Lisān al-‘Arab**, j11, ṣ155, māddat: ḥaṣala
- Ibn Fāris, **Mu‘jam Maqāyīs al-lughah**, j3, ṣ260 māddat: sharṭ
- Abū al-Qāsim Maḥmūd ibn ‘Amr ibn Aḥmad al-Zamakhsharī (538h), **al-Kashshāf ‘an ḥaqā’iq ghawāmiḍ al-tanzīl**, Dār al-Kitāb al-‘Arabī – byrwt1407h, (ṭ3), j4, ṣ323
- Ibn manẓūr, **Lisān al-‘Arab**, j7, ṣ329, māddat: sharṭ
- al-Qarāfī, **alfrwq= Anwār al-burūq fī anwā’ al-Furūq**, j1, ṣ60
- al-Zarkashī, **al-Baḥr al-muḥīṭ fī uṣūl al-fiqh**, j4, ṣ437
- Muḥammad ibn Aḥmad ibn al-Harawī Abū Manṣūr al-Azharī (370h), **Tahdhīb al-lughah**, taḥqīq: Muḥammad ‘Awaḍ Mur‘ib, Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī – byrwt2001m, (Ṭ1), j1, ṣ271, Bāb: al-‘Ayn wa-al-shīn ma‘a alrā’
- Ibn Fāris, **Mu‘jam Maqāyīs al-lughah**, j2, ṣ262 māddat: Shar‘
- Abū al-Qāsim al-Ḥusayn ibn Muḥammad al-Rāghib al’ṣfhāná (502h), al-**Mufradāt fī Gharīb al-Qur’ān**, taḥqīq: Ṣafwān ‘Adnān al-Dāwūdī, Dār al-Qalam, al-Dār al-Shāmīyah-Dimashq byrwt1412h, (Ṭ1), ṣ405, māddat: Shar‘
- Ibn Qudāmah, **Rawḍat al-nāẓir wa-jannat al-munāẓir**, j1, ṣ160
- Ibn Rushd, **al-ḍarūrī fī uṣūl al-fiqh**, ṣ55
- al-Taftāzānī, **sharḥ al-Talwīḥ ‘alá al-Tawḍīḥ**, j1, ṣ411
- Abū ‘Abd Allāh al-Ḥusayn ibn ‘Alī al-Rajrājī (899 H) **Raf‘ al-niqāb ‘an Tanqīḥ al-Shihāb**, taḥqīq: Aḥmad ibn Muḥammad, Maktabat alrshd-alryāḍ1994m, (Ṭ1), j2, ṣ676
- al-Sarakhsī, **uṣūl al-Sarakhsī**, j1, ṣ73-75
- al-Taftāzānī, **sharḥ al-Talwīḥ ‘alá al-Tawḍīḥ**, j1, ṣ411
- ‘Abd al-Malik ibn ‘Abd Allāh ibn Yūsuf al-Juwaynī (478h), **al-Talkhīṣ fī uṣūl al-fiqh**, taḥqīq: ‘Abd Allāh jwlm al-Nibālī wrfyqh, Dār al-Bashā’ir al-Islāmīyah – Bayrūt, j1, ṣ388
- Muḥammad Amīn ibn ‘Umar ibn ‘Abd al-‘Azīz Ibn ‘Ābidīn (1252h), **radd al-muḥtār ‘alá al-Durr al-Mukhtār**Dār alfkr-byrwt 1992m, (ṭ2), j6, ṣ391
- Muḥammad ibn ‘Abd Allāh Abū Bakr Ibn al-‘Arabī al-Ma‘āfirī (543h), **al-Maḥṣūl fī uṣūl al-fiqh**, taḥqīq: Ḥusayn ‘Alī al-Yadarī wrfyqh, Dār al-Bayāriq – ‘mān1999m, (Ṭ1), ṣ27
- al-Āmidī, **al-Iḥkām fī uṣūl al-aḥkām**, j1, ṣ144
- Muḥammad ibn al-Ḥusayn al-Ḥanbalī Abū Ya‘lá (458h), **al-‘Uddah fī uṣūl al-fiqh**, taḥqīq: Aḥmad ibn ‘Alī, 1990m, (ṭ2) j2, ṣ358
- Abū Zayd ‘Abd Allāh ibn ‘Umar ibn ‘Īsá al-Dabūsī al-Ḥanafī (430h), **Taqwīm al-adillah fī uṣūl al-fiqh**, taḥqīq: Khalīl Muḥyī al-Dīn al-Mays, Dār al-Kutub al‘lmyt2001m, (Ṭ1), ṣ439
- al-Māzarī, **Īḍāḥ al-Maḥṣūl min Burhān al-uṣūl**, ṣ77
- al-Zarkashī, **al-Baḥr al-muḥīṭ fī uṣūl al-fiqh**, j2, ṣ127
- Maḥfūẓ ibn Aḥmad abū al-khiṭāb al-Kalwadhānī (510 H), **al-Tamhīd fī uṣūl al-fiqh**, taḥqīq: Mufīd Muḥammad wrfyqh, Markaz al-Baḥth al-‘Ilmī wa-Iḥyā’ al-Turāth al’slāmy-jām‘h Umm alqrá1985m, (Ṭ1), j1, ṣ299

s related to the acts from the Al-mustasfa book of al-Im?m Al-Ghaz?l? (505h) rooting and application ??????? ???????? ????????? ???????? ??? ?? ????

- al-Sarakhsī, **uṣūl al-Sarakhsī**, j1, ṣ74
- al-Ghazālī, **al-Mustaṣfá**, ṣ74
- Aḥmad ibn ʻAlī Abū Bakr al-Rāzī al-Jaṣṣāṣ (370h), **al-Fuṣūl fī al-uṣūl**, Wizārat al-Awqāf alkwytyt1994m, (ṭ2), j2, ṣ159
- albqlāny, **al-Taqrīb wa-al-Irshād (al-Ṣaghīr)**, j3, ṣ1092
- al-Ṭūfī, **sharḥ Mukhtaṣar al-Rawḍah**, j1, ṣ207
- al-Bukhārī, **Ṣaḥīḥ al-Bukhārī**, j2, ṣ204, Kitāb al-zakāh, Bāb wujūb al-zakāh, Ḥ 1395
- al-Sarakhsī, **uṣūl al-Sarakhsī**, j1, ṣ76
- Abū al-Ḥusayn Muslim ibn al-Ḥajjāj ibn Muslim al-Nīsābūrī (261h), **Ṣaḥīḥ Muslim**, taḥqīq: Muḥammad Fu'ād ʻAbd al-Bāqī, Dār Iḥyā' al-Turāth al'rby-Bayrūt, j3, ṣ1397, Kitāb al-jihād wa-al-siyar, Bāb Kitāb al-Nabī ilá al-mulūk yd'whm ilá Allāh, ḥ1774
- Abū Ya'lá**, al-'Uddah fī uṣūl al-fiqh**, j2, ṣ365-366
- al-Dabūsī, **Taqwīm al-adillah fī uṣūl al-fiqh**, ṣ439
- Abū Isḥāq Ibrāhīm al-Shīrāzī (476 H) **al-Tabṣirah fī uṣūl al-fiqh**, taḥqīq: Muḥammad Ḥasan Hītū, Dār alfkr-dmshq1403h, (Ṭ1), ṣ83
- al-Ṭūfī, **sharḥ Mukhtaṣar al-Rawḍah**, j1, ṣ212
- Muḥammad Ṭāhir Ibn ʻĀshūr (1393h), **Ḥāshiyat al-Tawḍīḥ wa-al-taṣḥīḥ li-mushkilāt Kitāb al-Tanqīḥ**, Maṭba'at al-Nahḍah Nahj aljzyrt-twns1341h, Ṭ1, j1, ṣ190
- Ibn ʻĀshūr, **Ḥāshiyat al-Tawḍīḥ wa-al-taṣḥīḥ li-mushkilāt Kitāb al-Tanqīḥ**, j1, ṣ188
- al-Dabūsī, **Taqwīm al-adillah fī uṣūl al-fiqh**, ṣ439
- Abū Ya'lá, **al-'Uddah fī uṣūl al-fiqh**, j2, ṣ365
- al-Dabūsī, **Taqwīm al-adillah fī uṣūl al-fiqh**, ṣ439
- al-Kalwadhānī, **al-Tamhīd fī uṣūl al-fiqh**, j1, ṣ315
- ʻUthmān ibn ʻAlī ibn Fakhr al-Dīn al-Ḥanafī al-Zayla'ī (743h), **Tabyīn al-ḥaqā'iq sharḥ Kanz al-daqā'iq wa-ḥāshiyat alshshilbīyi,** al-Ḥāshiyah: Shihāb al-Dīn Aḥmad ibn Muḥammad ibn Ismā'īl ibn Yūnus alshshilbīyu (1021h), al-Maṭba'ah al-Kubrá al'myryt-bwlāq al-Qāhirah 1313h, (Ṭ1), j3, ṣ260
- ʻAbd al-Malik ibn ʻAbd Allāh al-Juwaynī (478h) **nihāyat al-Muṭṭalib fī dirāyat al-madhhab**, taḥqīq: ʻAbd al-'Aẓīm Maḥmūd alddyb, Dār almnhāj2007m, (Ṭ1), j17, ṣ490
- ʻAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Sulaymān Shaykhī Zādah (1078h), **Majma' al-anhur fī sharḥ Multaqá al-abḥur**, Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī, j1, ṣ652
- Abū Zakarīyā Muḥyī al-Dīn Yaḥyá ibn Sharaf al-Nawawī (676h), **al-Majmū' sharḥ al-Muhadhdhab**, Dār al-Fikr, j19, ṣ343
- Abū al-Walīd Muḥammad ibn Aḥmad ibn Rushd al-Qurṭubī (520h), **al-Bayān wa-al-taḥṣīl**, taḥqīq: Muḥammad Ḥajjī wa-ākharūn, Dār al-Gharb al-Islāmī byrw-lbnān1988m, (ṭ2) j1, ṣ121
- Ibn Rushd, **al-Bayān wa-al-taḥṣīl**, j1, ṣ123

Published by Arab Journals Platform, 2023

- ‘Abd al-Karīm ibn Muḥammad al-Rāfi‘ī (623h), **al-‘Azīz sharḥ al-Wajīz**, taḥqīq: ‘Alī Muḥammad ‘Awaḍ, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah byrwt-lbnān1997m, (Ṭ1), j1, ṣ97
- ‘Alā’ al-Dīn Abū al-Ḥasan ‘Alī almardāwy (885h), **al-Inṣāf fī ma‘rifat al-rājiḥ min al-khilāf**, Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, (ṭ2), j8, ṣ350
- Ibn Rushd, **al-Bayān wa-al-taḥṣīl**, j1, ṣ121
- Muḥammad ibn Aḥmad ibn Abī Sahl Shams al-a’immah al-Sarakhsī (483h), **al-Mabsūṭ**, Dār alm‘rft-byrwt1993m, j3, ṣ209